

القاعدة الفقهية  
التحري يقوم مقام الدليل الشرعي  
عند انعدام الأدلة  
دراسة فقهية مقارنة

إعداد

د . علي حسين عباس مهنا العيساوي

كلية العلوم الاسلامية - الفلوجة

[dr.ali@uofallujah.edu.iq](mailto:dr.ali@uofallujah.edu.iq)

issn:2071- 6028



## المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، الذي أوتي جوامع الكلم ، وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين .  
أما بعد :

فإن فقهاء الشريعة الإسلامية (رحمهم الله) ، وضعوا لنا علوماً جليلة القدر عظيمة الفائدة ومن بينها القواعد الفقهية ، والتي تتجلى أهميتها في استنباط الحلول للمسائل ، والنوازل ، والوقائع المتجددة ، ومن هذه القواعد ، قاعدة التحري يقوم مقام الدليل الشرعي عند انعدام الأدلة ، حيث أن التحري ورد في مسائل كثيرة ، وقد أوجزت مسائل التحري في الأمثلة التطبيقية فذكرت بعض المسائل على سبيل المثال لا الحصر ، وقد اشتمل هذا البحث على تمهيد ومبحثين وخاتمة :  
تناولت في التمهيد تعريف القاعدة الفقهية لغةً واصطلاحاً ، والألفاظ المرادفة للقاعدة ، كما تناولت أهمية القواعد الفقهية ، والفرق بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية .

المبحث الأول : قاعدة التحري ، ويشتمل على أربعة مطالب ، المطلب الأول : تعريف التحري ، المطلب الثاني : مشروعية التحري ، المطلب الثالث : شرح القاعدة ، المطلب الرابع : ما يجوز فيه التحري وما لا يجوز .

المبحث الثاني : الأمثلة التطبيقية ، ويشتمل على أربعة مطالب ، المطلب الأول : تحري الماء للطهارة ، المطلب الثاني : تحري القبلة ، المطلب الثالث : التحري في دفع الزكاة ، المطلب الرابع : تحري شهر رمضان .

أما الخاتمة : فأجملت فيها أهم النتائج ، ثم ذكرت في نهاية البحث قائمة بالمصادر والمراجع .  
وأخيراً الله أسأل أن يرزقني وجميع إخواننا المسلمين ، العلم النافع ، والعمل الصالح ، وأن يجعلنا من خدمة طلبة العلم الشريف ، فما كان من صواب فمن الله وتوفيقه ، وما كان من خطأ فمن نفسي ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



التمهيد :

تعريف القاعدة الفقهية

القاعدة لغة واصطلاحاً :

القاعدة في اللغة : تعني الأساس ، والجمع قواعد ، وهي أساس الشيء وأصوله ، وقواعد البيت أساسه ، والقاعدة : ما يقعد عليه الشيء ؛ أي يستقر ويثبت <sup>١</sup> .

وقد ورد هذا اللفظ في قوله تعالى : **جَا يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمَ الْقَوَاعِدَ مِنَ بَيْتٍ وَإِسْمَاعِيلَ يُدْعَىٰ مِنْ مِثْلِهَا أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** <sup>٢</sup> ، وفي قوله تعالى : **قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَآتَى اللَّهُ بُيُوتَهُمُ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ يُبْهِمُونَ** <sup>٣</sup> .

قال الإمام الزمخشري ( رحمه الله ) في الكشاف : القواعد جمع قاعدة وهي الأساس والأصل لما فوقه ، وهي صفة غالبية ومعناها الثابتة ، ومنه قعدك الله ؛ أي اسأل الله أن يقعدك ؛ أي يثبتك ، ورفع الأساس ، البناء عليه <sup>٤</sup> .

القاعدة في الاصطلاح :

عرّف العلماء القاعدة في الاصطلاح بتعاريف كثيرة أذكر منها :

١. القاعدة : هي (بمعنى الضابط ، وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع الجزئياته ) <sup>٥</sup> .
٢. القاعدة : هي ( الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة يفهم أحكامها منها ) <sup>٦</sup> .
٣. القاعدة : هي ( قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها ) <sup>٧</sup> .

١. ينظر : ابن فارس . معجم مقاييس اللغة ٤١١/٢ ، الفيومي . المصباح المنير ص ٣٣١ ، المناوي .

التعاريف ص ٥٦٩ .

٢. سورة البقرة : آية ١٢٧ .

٣. سورة النحل : آية ٢٦ .

٤. ينظر : الزمخشري . الكشاف ٢١٣/١ .

٥. ينظر : الفيومي . المصباح المنير ص ٣٣١ .

٦. ينظر : السبكي . الأشباه والنظائر ٢١/١ .

٧. ينظر : الجرجاني . التعريفات ص ١٧٢ .

٤. القاعدة : هي القضية الكلية تعرف منها بالقوة القريبة من الفعل أحوال جزئيات موضوعها ، وتجمع فروعاً من أبواب شتى <sup>١</sup> .

٥- القاعدة : هي ( حكم كلي أو قانون عام ، يندرج تحته مجموعة من المسائل الشرعية المتشابهة تشابهاً يجعل الحكم الكلي يشغلها ) <sup>٢</sup> .  
تعريف الفقه لغةً واصطلاحاً :

الفقه في اللغة: فهم الشيء ، وهو يدل على إدراك الشيء والعلم به، فكل علم بالشيء؛ فقه، ومنه : أفقتهك الشيء إذا بينته لك <sup>٣</sup> .

وقد ورد هذا اللفظ في قوله تعالى : *يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَكَادُونَ بِلِغَتِكُمْ مَا كَادُوا بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ* ، وقوله تعالى : *وَقَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا لَأْتِيَنَّكُمْ أَمْرٌ مِثْلَ الَّذِي أَتَانَا لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ* ، وقوله تعالى : *فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ* <sup>٤</sup> .

وهناك آيات كثيرة وردت بهذا الخصوص تدل على أن استعمال القرآن الكريم للفظه الفقه يرشد إلى أن المراد منه ليس مطلق العلم ، بل دقة الفهم ، ولطف الإدراك ، ومعرفة غرض المتكلم <sup>٥</sup> .  
الفقه في الاصطلاح :

عرّف الفقهاء (رحمهم الله) الفقه على مر العصور بتعاريف كثيرة منها :

١. عرفه الإمام أبو حنيفة النعمان (رضي الله عنه) فقال : (هو معرفة النفس مالها وما عليها) <sup>٦</sup> .
٢. عرفه ابن المبرد (رحمه الله) ، فقال : (والفقه شرعاً : معرفة الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال) <sup>٧</sup> .

١. ينظر : أباالبراء . الكليات ص ٦١٣ ، القاضي . دستور العلماء ٣/٣٩٠ .

٢. ينظر : العاني . الفقه الإسلامي ومشروع القانون المدني ص ١٠٣ .

٣. ينظر : ابن فارس . معجم مقاييس اللغة ٢/٣٢٦ ، الفيومي . المصباح المنير ص ٣٠٨ .

٤. سورة النساء : جزء من آية ٧٨ .

٥. سورة هود : جزء من آية ٩١ .

٦. سورة الأنبياء : جزء من آية ٧٩ .

٧. ينظر : د. عبد الكريم زيدان . الوجيز في أصول الفقه ص ٨ .

٨. ينظر : أبو البركات . البحر الرائق شرح كنز الدقائق ١/١٦٠ .

٩. ينظر : ابن المبرد . شرح غاية السؤل ص ٨٥ .



٣. عرفه الإمام الجرجاني (رحمه الله) ، فقال : ( هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية) <sup>١</sup> ، وقال أيضاً بأنه ؛ ( هو الإصابة والوقوف على المعنى الخفي الذي يتعلق به الحكم ، وهو علم مستنبط بالرأي والاجتهاد ويحتاج فيه إلى النظر والتأمل ، ولهذا لا يجوز أن يسمى الله تعالى فقيهاً ؛ لأنه لا يخفى عليه شيء ) <sup>٢</sup> .

٤. وعرفه الإمام أبو البقاء (رحمه الله) ، في العرف والاصطلاح فقال : ( والفقه في العرف ؛ الوقوف على المعنى الخفي يتعلق به الحكم ، وإليه يشير قولهم : هو التوصل إلى علم غائب بعلم شاهد أعني أنه تعقل وعثور يعقب الإحساس والشعور ، فنقل اصطلاحاً إلى ما يخص بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية ، فخرج الاعتقادات ، وهو الفقه الأكبر المسمى بعلم أصول الدين ، والخُلقيات المسمى بعلم الأخلاق و الآداب .

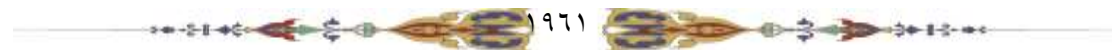
وقيل : الفقه في الاصطلاح ؛ عبارة عن العلم بالأحكام الشرعية العملية ، المكتسب من الأدلة التفصيلية لتلك الأحكام ، فدخل فيه ؛ بالعلم جميع العلوم ، وخرج بالأحكام العلم بالذوات والصفات والأفعال ، وبالشرعية؛ العلم بالأحكام غير الشرعية ، سواء كانت عقلية كأحكام الهندسة ، أو غيرها كأحكام النجوم وبالعملية ؛ العلم بالأحكام الشرعية التي تتعلق ببيان الاعتقاد كمسائل الكلام ، وبالمكتسب ؛ العلم بكون أركان الإسلام من ديننا ، فإن كونها من الدين بلغ في الشهرة حدّاً علمه المتدين وغيره ، وعلم الله بتلك الأحكام فإنه غير مكتسب ، وبالأدلة ؛ علم الرسول بالأحكام ، فإنه مستفاد من الوحي على رأي ، وعلم المقلد بها ، كالأحكام التي يتلقفها العوام من أفواه الفقهاء ، والعلم بالأحكام المكتسبة من الأدلة الفقهية ، وبالتفصيلية ؛ علم الخلاف فإن الأدلة المذكورة فيه إجمالية ، ألا يرى أنهم يستدلون في دعاوهم بالمقتضى وبالنافي من غير تعيين المقتضى والنافي) <sup>٣</sup> .

بعد عرض تعريف الفقه في الاصطلاح تبين لي أن تعريف الفقه عند الإمام أبي حنيفة والإمام ابن المبرد قد تميز عن غيره من التعريفات ، بالتفاته لطيفة من الإمام ابن المبرد حينما أشار

١. ينظر : الجرجاني . التعريفات ص ١٧٠ .

٢. ينظر : المصدر نفسه .

٣. ينظر : أبوالبقاء . الكليات ص ٥٨٢ .





بقوله : ( قلنا معرفة ، ولم نقل العلم كما قال غيرنا ؛ لأن علم الأدمي عن جهل ، والمعرفة تستدعي جهلاً قبلها ، والعلم لا يستدعي جهلاً ، ولهذا يوصف الله تعالى بأنه عالم ، ولا يوصف بأنه عارف ؛ فيقال في حقه : يا عالم ولا يقال : يا عارف )<sup>١</sup> .

ومن هنا تبين لنا تعريف القاعدة الفقهية وتجلي مفهومها ، حيث أضاف علماءنا الأجلاء القاعدة إلى الفقه ؛ وهي إضافة تخصصية ؛ أي اختصاص المضاف إلى المضاف إليه ، فأصبحت (القواعد الفقهية) .

فعرّفها الشيخ الزرقا فقال : ( القواعد الفقهية : هي أصول فقهية كلية في نصوص موجزة دستورية ، تتضمن أحكاماً تشريعية عامة في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها ، فهي تمتاز بمزيد الإيجاز في صياغتها على عموم معناها وسعة استيعابه للفروع الجزئية )<sup>٢</sup> .  
وعرفها الندوي فقال : ( القاعدة الفقهية هي : حكم شرعي في قضية أغلبية يتعرف منها أحكام ما دخل تحتها )<sup>٣</sup> .

الألفاظ المرادفة للقاعدة :

بعد تتبع التعاريف التي ذكرها العلماء والتي أوردتها تبين أن للقاعدة ألفاظاً مرادفة وهي : القانون ، والأصل ، والمسألة ، والضابط ، والمقصد .

وقد أشار إلى هذه المرادفات التّهانوي عندما ذكر تعريف القاعدة فقال : (هي في اصطلاح العلماء تطلق على معانٍ ترادف الأصل والقانون والمسألة والضابط والمقصد )<sup>٤</sup> .

وعرف العلماء هذه المرادفات بما يلي :

الأصل : ( هو ما بني عليه غيره )<sup>٥</sup> .

القانون : هو ( أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته التي يتعرف أحكامها )<sup>٦</sup> .

١. ينظر : ابن المبرد . شرح غايّة السؤل ص ٨٥ .

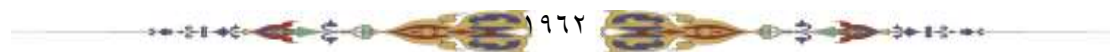
٢. ينظر : الزرقا . شرح القواعد الفقهية ص ٣٤ .

٣. ينظر : الندوي . القواعد الفقهية ص ٤٣ .

٤. ينظر : التّهانوي . كشف اصطلاحات الفنون ص ١١٧٦ .

٥. ينظر : الجرجاني . التعريفات ص ٣٢ .

٦. ينظر : المصدر نفسه ص ١٧٢ .





المسألة : جمعها مسائل وهي ( المطالب التي يبرهن عليها في العلم ، ويكون الغرض من ذلك العلم بمعرفتها )<sup>١</sup> ، وقيل هي : (القضية المطلوب بيانها في العلم )<sup>٢</sup> .  
الضابط : هو الذي يجمع فروعاً من باب واحد ، أي الواجب في الضوابط هو الجمع والانعكاس ، بحيث يدخل فيها جميع أفراد المضبوط<sup>٣</sup> .

وذكر الإمام السبكي بيان الضابط فقال : ( ومنها ما لا يختص كقولنا ؛ اليقين لا يزال بالشك ومنها ما يختص كقولنا ؛ كل كفارة سببها معصية فهي على الفور والغالب فيما اختص بباب وقصد به نظم صور متشابهة أن تسمى ضابطاً )<sup>٤</sup> .  
المقصد : وهو ( الغاية التي يريدها المتصرف )<sup>٥</sup> .

### الترجيح :

بعد تعريف القاعدة الفقهية تبين لي أن الراجح من بين هذه التعاريف ، هو تعريف الشيخ الزرقا لكونه تعريفاً جامعاً شاملاً ، للأصول والفروع ، والكلي والجزئي ، والعموم والخصوص ، والله أعلم .

### أهمية القواعد الفقهية :

لقد عنى الفقهاء (رحمهم الله تعالى) بالقواعد الفقهية واستكشافها من ثانيا فروع الفقه وعناوينها وبذلوا في تعييدها جهوداً كبيرة ، حتى زادت ونمت وأصبحت علماً مستقلاً بذاته يؤدي معرفتها إلى تكوين عقلية فقهية ، فلا غنى لكل متخصص بالفقه عن معرفتها .

فقد قال الإمام القرافي (رحمه الله) في القواعد الفقهية كلاماً بديعاً : ( وهذه القواعد مهمة في الفقه عظيمة النفع ، وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه ويشرف ، ويظهر رونق الفقه ويعرف ، وتتضح مناهج الفتاوى وتكشف ، فيها تنافس العلماء ، وتفاضل الفضلاء ، وبرز القارح<sup>٦</sup> على

١. ينظر : المصدر نفسه ص ٢١٠ .

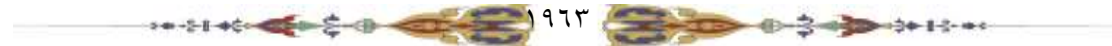
٢. ينظر : البركتي . قواعد الفقه ص ٤٨٢ .

٣. ينظر : أبو البقاء . الكليات ص ٦١٣ .

٤. ينظر : السبكي . الأشباه والنظائر ١/ ٢١٠ .

٥. ينظر : القلعة جي . معجم لغة الفقهاء ص ٤٥٤ .

٦. القارح : الأسد . ينظر : الفيروز آبادي . القاموس المحيط ص ٢٣٦ .





الجدع ، وحاز قصب السبق من فيها برع ، ومن جعل يخرج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية تناقضت عليه الفروع واختلفت ، وتزلزلت خواطره فيها واضطربت وضافت نفسه لذلك وقنطت ، واحتاج إلى حفظ الجزئيات التي لا تنتاهي ، وانتهى العمر ولم تقض نفسه من طلب مناها ، ومن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات لاندراجها في الكليات ، واتحد عنده ما تناقض عند غيره وتناسب ، وأجاب الشاسع والبعيد وتقارب ، وحصل طلبته في أقرب الأزمان ، وانشرح صدره ، لما أشرق فيه من البيان ، فبين المقامين شأو بعيد ، وبين المنزلتين تفاوت شديد ، وقد ألهمني الله تعالى بفضلته أن وضعت في أثناء كتاب الذخيرة<sup>١</sup> من هذه القواعد شيئاً كثيراً مفرقاً في أبواب الفقه كل قاعدة في بابها وحيث تبنى عليها فروعها<sup>٢</sup> .

كما بين الإمام السيوطي (رحمه الله) في كتابه الأشباه والنظائر ، أهمية القواعد الفقهية وقد اشتمل كتابه هذا على الكثير منها فقال : ( اعلم أن فن الأشباه والنظائر فن عظيم ، به يطلع على حقائق الفقه ومداركه ومآخذه وأسراره ، ويتمهر في فهمه واستحضاره ، ويقتدر على الإلحاق والتخريج ومعرفة أحكام المسائل التي ليست بمسطورة ، والحوادث والوقائع التي لا تنقضي على مر الزمان ، ولهذا قال بعض أصحابنا : الفقه معرفة النظائر)<sup>٣</sup> .

وعلى ما ذكرنا من أقوال العلماء (رحمهم الله تعالى) تتجلى أهمية القواعد الفقهية ، إذ انها تضبط الأمور المنتشرة وتجمع الجزئيات المنفرقة ، وأنها تبعد الفقيه عن التناقض في تخريج الجزئيات وتمكنه من تخريجها بطريقة سوية ، كما أن دراستها تنير الطريق أمام الفقيه في استنباط الحلول للمسائل والوقائع المتجددة .

### الفرق بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية :

قبل البدء بذكر الفرق بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية من الجدير بنا أن نُعرّف أصول الفقه كما عرفنا الفقه في ما سبق ، ليتضح لنا الفرق بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية .

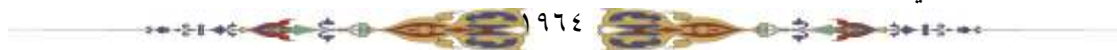
٥

١. الذخيرة؛ في فروع المالكية ، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي المالكي (ت ٦٨٤هـ) ،

ينظر : القسطنطيني . كشف الظنون / ١ / ٨٢٥ .

٢. ينظر : القرافي . الفروق / ١ / ٨٠٧ .

٣. ينظر : السيوطي ، الأشباه والنظائر ص ١١ .







فقد عَرَفَ علماءنا الأجلاء (رحمهم الله تعالى) أصول الفقه بأنه : ( العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية )<sup>١</sup> ، وقيل ، بأنه : (العلم بالقواعد والبحوث التي يتوصل بها إلى استعادة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية )<sup>٢</sup> إذن فالأصولي ؛ يبحث عن الأدلة الإجمالية ، من حيث دلالتها على الأحكام الشرعية من أدلتها الجزئية ، والفقيه ؛ يبحث عن الأدلة الجزئية ، ليستنبط الأحكام الجزئية منها ، مستعيناً بالقواعد الأصولية ، والإحاطة بالأدلة الإجمالية ومباحثها .  
فالفقه والأصول يتفقان على أن غرضهما ؛ التوصل إلى الأحكام الشرعية ، إلا أن الأصول ؛ تبين مناهج الوصول وطرق الاستنباط ، والفقه ؛ يستنبط الأحكام فعلاً على ضوء المناهج التي رسمها علم الأصول وبتطبيق القواعد التي قررها<sup>٣</sup> .

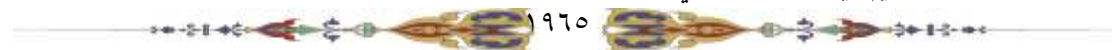
ومن هنا فالقواعد الفقهية تختلف عن القواعد الأصولية بالرغم من وجود قدر من التشابه بينهما وهذا القدر من التشابه جعل بعض الناس لا يستطيع أن يميز بينهما ، لأن كلاً منهما عبارة عن قواعد يندرج تحتها عدد من الجزئيات والفروع ، كما أن هناك عدداً من القواعد تكون مشتركة بين الفقه وأصوله ، إلا أن الفرق بين القواعد الفقهية والقواعد الأصولية نبه عليه عدد من العلماء المتقدمين والمتأخرين ، ومن أبرز هؤلاء العلماء (رحمهم الله تعالى) الذين ميزوا بين القواعد الفقهية والقواعد الأصولية ، الإمام القرافي (رحمه الله) في كتابه الفروق ، قال : ( أما بعد ؛ فإن الشريعة المعظمة المحمدية ، زاد الله تعالى منارها شرفاً وعلواً ، اشتملت على أصول وفروع ، وأصولها قسمان : أحدهما ؛ المسمى بأصول الفقه ، وهو في غالب أمره ليس فيه إلا قواعد الأحكام الناشئة عن الألفاظ العربية الخاصة ، وما يعرض لتلك الألفاظ من النسخ والترجيح ، ونحو الأمر للوجوب ، والنهي للتحريم ، والصيغة الخاصة للعموم ونحو ذلك ، وما خرج عن هذا النمط إلا كون القياس حجة ، وخبر الواحد ، وصفات المجتهدين .

والقسم الثاني ؛ قواعد كلية فقهية ، جلية ، كثيرة العدد ، عظيمة المدد ، مشتملة على أسرار الشرع وحكمه ، لكل قاعدة من الفروع في الشريعة ما لا يحصى ، ولم يذكر منها شيء في

١. ينظر : ابن المبرد . شرح غاية السؤل ص ٨١ .

٢. ينظر : الخلاف . علم أصول الفقه ص ٨ .

٣. ينظر : د. عبد الكريم زيدان . الوجيز في أصول الفقه ص ١٢ . ١٣ .





أصول الفقه ، وان اتفقت الإشارة إليه هنالك على سبيل الإجمال فبقي تفصيله لم يتحصل وهذه القواعد مهمة في الفقه (١).

وأشار الإمام ابن تيمية (رحمه الله) كذلك إلى الفرق بين القاعدة الفقهية والقاعدة الأصولية ، فذكر أن القواعد الأصولية ؛ هي الأدلة العامة ، والقواعد الفقهية ؛ هي الأحكام العامة (٢). كما أوجز بعض علمائنا الفضلاء ، الفرق بين القواعد الفقهية والقواعد الأصولية ، فأوجزوها بأمور عدة منها :

١- ان القواعد الفقهية تنشأ من الأدلة الشرعية أو من استقراء الأحكام ، أما القواعد الأصولية ففي الغالب ناشئة عن الألفاظ العربية وما يعرض لها من نسخ وترجيح وعموم وخصوص وما إلى ذلك .

٢- ان أصول الفقه بالنسبة للفقه ميزان وضابط للاستنباط الصحيح شأنه في ذلك شأن علم النحو لضبط النطق والكتابة ، وقواعد هذا الفن هي وسط بين الأدلة والأحكام ، فهي التي يستنبط بها الحكم من الدليل التفصيلي ، كقولك ؛ الأمر للوجوب ، والنهي للتحريم ، والواجب المخير يخرج المكلف عن العهدة فيه بفعل واحد مما خير فيه ، أما القواعد الفقهية ؛ فهي قضية كلية أو أكثرية ، جزئياتها بعض مسائل الفقه .

٣. ان القواعد الأصولية تتعلق بالأدلة ، أما القواعد الفقهية فأنها تتعلق بأفعال المكلفين .

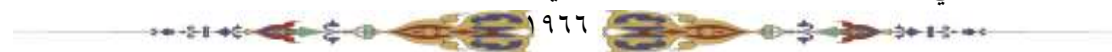
٤- ان القواعد الفقهية ، قواعد أغلبية ، أي غير مطردة ، ولا يغض من قيمتها الاستثناء الوارد عليها ، إذ ان لكل قاعدة عامة مستثنيات ؛ نتيجة تقييد أو تخصيص ، أما القواعد الأصولية فهي التي تضع المناهج وتبين المسالك يلتزم بها الفقيه لاستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ، فهي تعين على استخراج الحكم من الدليل نفسه .

٥- ان القواعد الفقهية تدل على الحكم مباشرة ، أما القواعد الأصولية فإنها تدل على الحكم بواسطة (٣) .

١. ينظر : القرافي . الفروق ١ / ٥٠٦ .

٢. ينظر : ابن تيمية . مجموع الفتاوى ٢٩ / ١٦٧ .

٣. ينظر : د.محي هلال . القواعد الفقهية ص ٨ ، الندوي . القواعد الفقهية ص ٦٨ . ٦٩ .





فهذه أهم الفروق التي ذكرها علماءنا الأجلاء بين القواعد الفقهية والقواعد الأصولية ، والتي من خلالها يتضح لنا الفرق بين القواعد الفقهية والقواعد الأصولية

## المبحث الأول

### قاعدة التحري

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : تعريف التحري .

المطلب الثاني : مشروعية التحري .

المطلب الثالث : شرح القاعدة .

المطلب الرابع : ما يجوز فيه التحري وما لا يجوز .

### المطلب الأول

#### تعريف التحري

تعريف التحري لغةً واصطلاحاً :

التحري في اللغة : القصد والاجتهاد في الطلب والعزم على تخصيص الشيء بالفعل والقول ، وتحريث الشيء ؛ قصده ، وفلان يتحري الأمر ؛ أي يتوخاه ويقصده ويطلبه ، وقوله

تَعَالَى: جَاءَ مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَسِطُونَ <sup>١</sup> فَمَنْ يَدْعُ نَحْرًا رَشَدًا <sup>٢</sup> ، أي ؛ توخوا

وعمدوا <sup>٣</sup> ، ويقال : تحراه ؛ أي تعمده ، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( تحروا ليلة

القدر في العشر الأواخر من رمضان ) <sup>٤</sup> ، أي ؛ تعمدوا طلبها منها ، إذن فالتحري في اللغة : هو

القصد والطلب والابتغاء <sup>٥</sup> .

التحري في الاصطلاح : عَرَفَ الفقهاء (رحمهم الله) التحري بتعاريف كثيرة منها :

١. سورة الجن : آية ١٤ .

٢. ابن جرير . تفسير الطبري ٢٩ / ١١٤ .

٣. صحيح البخاري ، ص ٣٦٣ ، كتاب فضل ليلة القدر ، باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر ،

رقم الحديث ( ٢٠١٧ ) .

٤. ينظر : ابن فارس . مقاييس اللغة ١ / ٢٨٧ ، الرازي . مختار الصحاح ، مادة ( ح ر ا ) ص ١٣٣ ، ابن

منظور . لسان العرب ١٤ / ١٧٤ ، الفيومي . المصباح المنير ص ٨٩ ، الفيروز آبادي . القاموس المحيط

ص ١٢٧٣ ، الزبيدي . تاج العروس ٣٧ / ٤١٩ .



١. عرف السادة الحنفية التحري بأنه : ( عبارة عن طلب الشيء بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته )<sup>١</sup> ، وعرفه الإمام النسفي بأنه : التمسك بطرف وناحية من الأمر عند اشتباه وجوهه والتباس جوانبه ، وقال التحري : هو تنقص الاشتباه ؛ أي التكلف عند اشتباه الأمر من وجوه لزوال بعض وجوهه ونقصانه ورجحان بعض وجوهه للحق والصواب بما يلوح من دليله وبرهانه ، فالتحري : هو التثبت في الاجتهاد لطلب الحق والرشاد عند تعذر الوصول إلى حقيقة المطلوب والمراد<sup>٢</sup> .

٢. عرفه المالكية : أن التحري هو الرجوع إلى اليقين<sup>٣</sup> .

٣. عرفه الشافعية : أن التحري بمعنى الاجتهاد والتأخي ، وهو طلب الأخرى ؛ وهو الصواب ، وقيل التحري : هو بذل المجهود في طلب المقصود لأنه مرادف للاجتهاد<sup>٤</sup> .

٤. عرفه الحنابلة : أن التحري هو طلب ما هو أحرى بالاستعمال في غالب ظنه<sup>٥</sup> .

٥. عرفه الجرجاني بأنه : طلب أحرى الأمرين وأولاهما<sup>٦</sup> .

٦. وعرفه الامامية بأنه : هو القصد والاجتهاد في الطلب<sup>٧</sup> .

الترجيح :

بعد عرض أقوال الفقهاء في تعريف التحري ، تبين لي ان الراجح من بين هذه التعاريف ، هو ما ذهب إليه السادة الحنفية عليهم الرحمة في تعريفهم للتحري ، لأنه جامع لكل ماورد في تعريف التحري من مرادفات ، بقولهم طلب الشيء ؛ فيدخل فيه الاجتهاد والتأخي ، وقولهم بغالب الرأي ؛ وهو حصول الصواب ، وقولهم عند تعذر الوقوف ؛ تدخل فيه الضرورة ، والله أعلم بالصواب.

١. ينظر : السرخسي . المبسوط ١٠ / ١٨٥ .

٢. ينظر : النسفي . طلبه الطلبة ص ١٨٦ . ١٨٧ .

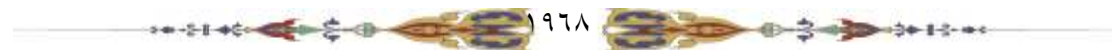
٣. ينظر : القرطبي . الاستنكار ١ / ٥١٩ .

٤. ينظر : النووي . تحرير ألفاظ التنبيه ص ٣٣ ، الدمياطي . إعانة الطالبين ٤ / ٢١٢ .

٥. ينظر : الحنبلي . المطلع على أبواب المقنع ص ٨ .

٦. ينظر : الجرجاني . التعريفات ص ٥٧ .

٧. ينظر : الصدوق . الهداية ص ١٤٨ .









دلّت الآية الكريمة على التحري ، قال الإمام النسفي في مواضع الضرورة ؛ وهو العلم الذي تبلغه الطاقة ، وذلك بالتحري وغالب الرأي ، فقد أطلق عليه ؛ العلم <sup>١</sup> .

٧. قوله تعالى: **چَا مِّنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِمَّا الْقَسِطُونَ پَمَنْ پِ تَحَرَّوْا رَشَدًا چَا** .  
وجه الدلالة :

دلّت الآية الكريمة على جواز التحري ، فالمقصود من قوله تعالى : ( تحروا رشداً ) ، أي اقصدوا طريق الحق ، وتوخوه ، وأصل التحري ؛ من قولهم ذلك أحرى ؛ أي أحق وأقرب ، وبالحرى أن تفعل كذا أي ؛ يجب عليك <sup>٣</sup> .  
ثانياً من السنة النبوية :

ثبتت مشروعية التحري والحث عليه في السنة النبوية والأثر ، فقد وردت أحاديث كثيرة وفي أبواب متفرقة ، أذكر منها :  
١. ما جاء في باب الصلاة :

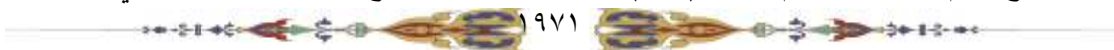
أ. عن علقمة ، قال : قال عبد الله (رضي الله عنهم) ؛ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قال إبراهيم : زاد أو نقص . فلما سلم قيل له : يا رسول الله ؟ أحدث في الصلاة شيء ؟ قال : ( وما ذاك ؟ ) قالوا : صليت كذا وكذا . قال : فثنى رجله ، واستقبل القبلة ، فسجد سجدتين ، ثم سلم ، ثم اقبل علينا بوجهه فقال : ( إنه لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكم به ، ولكن إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت فذكروني ، وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب ، فليتم عليه ، ثم ليسجد سجدتين ) <sup>٤</sup> .  
وجه الدلالة :

١. أبو البركات . تفسير النسفي ٤ / ٣٦٣ . ٣٦٤ .

٢. سورة الجن : آية ١٤ .

٣. الرازي . التفسير الكبير ٣٠ / ١٤١ .

٤. صحيح مسلم ص ٢٣٢ ، رقم الحديث (٥٧٢) ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب السهو في الصلاة .





دل الحديث على جواز التحري وقصد الصواب والعمل به ، والتحري ؛ طلب الحري ، وهو اللائق والحقيق ، والجدير ؛ أي فاليلطلب بغلبة ظنه واجتهاده<sup>١</sup> .

ب . عن يزيد بن أبي عبيد (رضي الله عنه) قال : كنت آتي مع سلمة بن الأكوع ، فيصلي عند الاسطوانة<sup>٢</sup> التي عند المصحف ، فقلت : يا أبا مسلم ، أراك تتحرى الصلاة عند هذه الاسطوانة ؟ قال : فإني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتحرى الصلاة عندها<sup>٣</sup> .  
وجه الدلالة : دل الحديث على أنه كان في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم موضع يصلي عنده رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان أبو مسلم (رضي الله عنه) يتحرى الصلاة عنده ، أي ؛ يجتهد

ويختار الموضع ، وهذا دليل على جواز التحري<sup>٤</sup> .

ج . عن موسى بن عقبة قال : رأيت سالم بن عبد الله يتحرى أماكن من الطريق فيصلي فيها ، ويحدث أن أباه كان يصلي فيها ، وأنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في تلك الأمكنة . وحدثني نافع ، عن ابن عمر : أنه كان يصلي في تلك الأمكنة . وسئلت سالمًا ، فلا أعلمه إلا وافق نافعًا في الأمكنة كلها ، إلا أنهما اختلفا في مسجد بشرف الروحاء<sup>٥</sup> .

د . عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه (رضي الله عنه) ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه رأي وهو في معرس<sup>٦</sup> بذي الحليفة ، ببطن الوادي ، قيل له : إنك ببطحاء مباركة . وقد أناخ بنا

١. النووي . صحيح مسلم بشرح النووي ٥ / ٧٠ ، شمس الحق . عون المعبود ٣ / ٢٢٩ .

٢. الاسطوانة : أي السارية ، والغالب أنها تكون من بناء ، بخلاف العمود فإنه من حجر أو خشب . وفي وقتنا الحاضر الركيزة . ، ينظر : ابن حجر . فتح الباري ١ / ٧٤٦ .

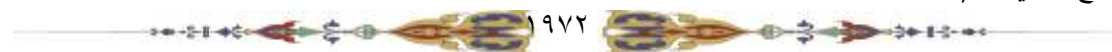
٣. صحيح البخاري ص ١٠٦ ، رقم الحديث (٥٠٢) ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة إلى الاسطوانة .

٤. ينظر : العيني . عمدة القاري ٤ / ٢٨٣ .

٥. صحيح البخاري ص ١٠٤ ، رقم الحديث (٤٨٣) ، كتاب الصلاة ، باب المساجد التي على طرق المدينة .

٦. معرس : هو مسجد ذي الحليفة على مسافة ستة أميال من المدينة ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرس فيه ثم يرحل لغزاة أو غيرها والتعريس نومة المسافرين بعد إدلاجه من الليل ، فإذا كان وقت السحر أناخ ونام نومة خفيفة ثم يثور مع انفجار الصبح لوجهته ، ينظر : الحموي . معجم البلدان ٥ / ١٥٥ ، ابن حجر .

فتح الباري ٣ / ٤٩٣ .





سالم ، يتوخى بالمناخ الذي كان عبد الله ينيخ ، يتحرى معرس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو أسفل من المسجد الذي يبطن الوادي ، بينهم وبين الطريق وسط من ذلك <sup>١</sup> .

وجه الدلالة من الحديثين :

دل الحديثان على جواز التحري والتوخي في الأمكنة ، حيث كان الصحابة ومن تبعهم رضي الله عنهم يقصدون ويختارون المكان الذي نزل وصلى به رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>٢</sup> .

٢ . ما جاء في باب الصيام :

أ . عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال : ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتحرى صيام يومٍ فضله على غيره إلا هذا اليوم ، يوم عاشوراء ، وهذا الشهر ، يعني شهر رمضان <sup>٣</sup> .

ب . عن عائشة (رضي الله عنها) ، قالت : ( كان النبي صلى الله عليه وسلم يتحرى صوم الاثنين والخميس ) <sup>٤</sup> .

وجه الدلالة من الحديثين :

دل الحديثان على جواز التحري في طلب الثواب والمبالغة في تحصيله والرغبة فيه <sup>٥</sup> .

٣ . ما جاء في باب ليلة القدر :

أ . عن ابن عمر (رضي الله عنهما) : أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( أرى رؤيا كم قد تواطأت في السبع الأواخر ، فمن كان متحريها فليتحراها في السبع الأواخر ) <sup>٦</sup> .

١ . صحيح البخاري ص ٢٨٤ ، رقم الحديث (١٥٣٥) ، كتاب الحج ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم (العقيق واد مبارك) .

٢ . ينظر : العيني . عمدة القاري ٤ / ٢٦٨ و ٩ / ١٤٨ .

٣ . صحيح البخاري ص ٣٦١ ، رقم الحديث (٢٠٠٦) ، كتاب الصوم ، باب صوم يوم عاشوراء .

٤ . جامع الترمذي ص ٢٣٦ ، رقم الحديث (٧٤٥) ، كتاب الصيام ، باب ما جاء في صوم يوم الاثنين والخميس ، قال أبو عيسى حديث حسن غريب .

٥ . ينظر : العيني . عمدة القاري ١١ / ١٢٣ . ١٢٤ ، أبو العلاء . تحفة الاحوذى ٣ / ٣٧٤ .

٦ . صحيح البخاري ص ٣٦٣ ، رقم الحديث (٢٠١٥) ، كتاب فضل ليلة القدر ، باب إلتماس ليلة القدر في السبع الأواخر .



ب . عن عائشة (رضي الله عنها) : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (تحروا ليلة القدر في الوتر . من العشر الأواخر من رمضان )<sup>١</sup> .

وجه الدلالة من الحديثين :

دل الحديثان على جواز التحري لمن طلب وقصد بالجد والاجتهاد ، تحري هذه الليلة المباركة لينال فضلها<sup>٢</sup> .

٤ . ما جاء في باب القضاء :

أ . عن أم سلمة (رضي الله عنها) ، قالت : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان يختصمان في مواريث لهما لم تكن لهما بينة إلا دعواهما ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثله . فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما حقي لك ، فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم : ( أما إذا فعلتما ما فعلتما فاقتما وتوخيا الحق ، ثم استهما ، ثم تحالا )<sup>٣</sup> .

ب . عن سيدنا علي (رضي الله عنه) ، قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قاضياً فقلت : يا رسول الله ترسلني وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء ، فقال : ( إن الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك ، فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من

الأول ، فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء ) . قال : فما زلت قاضياً أو ما شككت في قضاءٍ بعد<sup>٤</sup> .  
وجه الدلالة من الحديثين :

دل الحديثان على جواز التحري في أداء المظالم ، وأن الحاكم يجوز له الاجتهاد فيما لم يكن فيه نص ، وتحري العدل بحسب الامكان<sup>٥</sup> .  
٥ . ما جاء في الفراسة والبر والاثم :

١ . صحيح البخاري ص ٣٦٣ ، رقم الحديث (٢٠١٧) ، كتاب فضل ليلة القدر ، باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر .

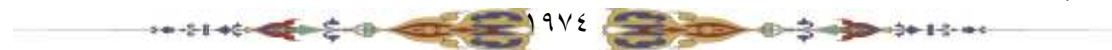
٢ . ينظر : العيني ، عمدة القاري ١١ / ١٣١ و ١٣٥ .

٣ . سنن أبي داود ص ٧٢٤ ، رقم الحديث (٣٥٨٤) ، كتاب الاقضية ، باب في قضاء القاضي إذا اخطأ .

٤ . سنن أبي داود ص ٧٢٤ ، رقم الحديث (٣٥٨٢) ، كتاب الاقضية ، باب كيف القضاء .

٥ . ينظر : ابن عبد البر . التمهيد ٢٢ / ٢٢٢ ، ابن تيمية . الفتاوى الكبرى ٢ / ١٠٩ ، العيني . عمدة القاري

٢٥٧/٢٤ .



أ . عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) ، قال : قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( انتقوا فراسة المؤمن ، فإنه ينظر بنور الله )<sup>١</sup> .

وجه الدلالة :

دل الحديث على جواز التحري ، إذ ان المؤمن يبصر بعين قلبه المشرق بنور الله ، فيطلع على ما في الضمائر بسواطع أنوار اشرفت على قلبه عن طريق النظر والاستدلال والتثبت والتحري<sup>٢</sup> .

ب . عن وابصة بن معبد الاسدي (رضي الله عنه) ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لوابصة جئت تسأل عن البر والاثم قال قلت : نعم ، قال : فجمع أصابعه فضرب بها صدره ، وقال : استفتت نفسك ، استفتت قلبك ياوابصة ثلاثاً ، البر ؛ ما اطمأنت إليه النفس واطمأن إليه القلب ، والاثم ؛ ما حاك في النفس وتردد في الصدر ، وإن أفتاك الناس وأفتوك<sup>٣</sup> .

وجه الدلالة :

دل الحديث على استفتاء القلب في تحري البر ، ومراعاة المطابقة ؛ تقتضي أن نفس حسن الخلق بما يقابل ما حاك في الصدر ، وأن حسن الخلق هو ما اطمأنت إليه النفس الشريفة الطاهرة من أوضار الذنوب الباطنة والظاهرة<sup>٤</sup> .

٦. ما جاء في الامور الاجتماعية :

أ . عن أنس (رضي الله عنه) ، أن المغيرة بن شعبة (رضي الله عنه) خطب امرأة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أذهب فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما ، قال : فذهب فنظر إليها ، فذكر من موافقتها<sup>٥</sup> .

١. جامع الترمذي ص ٨٦٦ ، رقم الحديث (٣١٢٧) كتاب تفسير القرآن ، باب ومن سورة الحجر ، قال أبو عيسى حديث غريب .

٢. ينظر : أبو العلاء . تحفة الاحوذى ٨ / ٤٤١ .

٣. سنن الدارمي ٢ / ٣٢٠ ، رقم الحديث (٢٥٣٣) ، من كتاب البيوع . وهو حديث حسن ، ينظر : القاري . مرقاة المفاتيح ٩ / ٢٧٢ .

٤. ينظر : القاري . مرقاة المفاتيح ٩ / ٢٧٢ .



وجه الدلالة :

دل الحديث على أن الداعي إلى النكاح ، إما المال أو الحسب أو الجمال أو الدين ، فمن غرضه الجمال فليتحري في النظر إلى ما قصده بأن ينظرها اكتفاء بنفسه أو يبعث من يبعثها له<sup>٢</sup> . ب . عن المقدم بن شريح عن أبيه (رضي الله عنه) ، قال : سمعت عائشه (رضي الله عنها) تقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يناولني الإناء فأشرب منه ، وأنا حائض ثم أعطيه فيتحرى موضع فمي فيضعه على فيه<sup>٣</sup> .

أما ما جاء من الأثر :

أ . عن بشر بن عمر قال : قلت لمالك بن أنس (رضي الله عنهم) أعطني مد النبي صلى الله عليه وسلم ، فدعا به فجاء به الغلام فاعطانيه فأريته مالكا فقلت هذا هو ، قال : نعم هو مد النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : لم أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الذي يتحرى به مد النبي صلى الله عليه وسلم ، قلت بهذا تعطى زكاة العشر ، والصدقات ، والكفارات ، قال : نعم ، نحن نعطي به ، قلت : فأراد رجل أن يعطي زكاة رمضان وكفارت اليمين بمد هو أكبر من هذا ، قال : لا ولكن ليعطي بهذا المد ثم ليزد بعد ما شاء<sup>٤</sup> .

ب . عن الربيع قال : قال الشافعي (رحمه الله) ؛ وإذا لم تفسد المرأة على المصلي أن تكون بين يديه ، فهي إذا كانت عن يمينه أو عن يساره أخرى أن لا تفسد عليه<sup>٥</sup> .

وجه الدلالة :

دلت الآثار التي ذكرتها على جواز التحري ، والحث عليه ، والمبالغة في طلب الشيء ، فإذا انعدم الدليل أو ابتغى طلبا ، فليتحري الصواب ، أي ؛ يقصد الصواب ويعمل به ، فالتحري عند عدم الأدلة مشروع ، وقد أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله تعالى أعلم<sup>١</sup> .

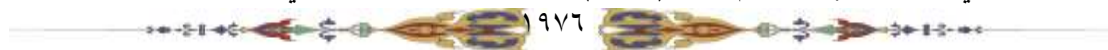
١. المستدرک على الصحيحين ٢ / ١٧٩ ، رقم الحديث (٢٦٩٧) ، كتاب النكاح ، وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

٢. ينظر : القاري . مرقاة المفاتيح ٦ / ٢٥٦ .

٣. سنن النسائي الكبرى ١ / ١٢٥ ، رقم الحديث (٢٧٤) ، باب الانتفاع بفضل الحائض .

٤. سنن الدار قطني ٢ / ١٥٠ ، رقم الحديث (٥٧) ، كتاب زكاة الفطر .

٥. سنن البيهقي الكبرى ٣ / ١٠٨ رقم الاثر (٥٠١٠) ، باب المرأة تخالف السنة في موقفها .





ثالثاً من المعقول :

لما ثبتت مشروعية التحري في الكتاب والسنة النبوية ، ثبتت أيضاً في المعقول ، فقال الإمام السرخسي (رحمه الله) : وشيء من المعقول يدل عليه ، فإن الاجتهاد في الأحكام الشرعية جائز للعمل به ، وذلك عمل بغالب الرأي ، ثم جعل مدركاً من مدارك أحكام الشرع ، وإن كان لا يثبت به ابتداءً ، فكذا التحري مدرك من مدارك التوصل إلى أداء العبادات ، وإن كانت العبادة لا تثبت به ابتداءً ، والدليل عليه أمر الحروب ، فإنه يجوز العمل فيها بغالب الرأي مع ما فيها من تعريض النفس المحترمة للهلاك .<sup>٢</sup>

### المطلب الثالث

#### شرح القاعدة

تعد قاعدة التحري من القواعد المهمة في الفقه الإسلامي ، ولها تطبيقات واسعة وفي مختلف المجالات الفقهية ، والتي صاغها الإمام الكاساني (رحمه الله) ، فقال في مسألة ؛ إذا ترك المصلي صلاة الظهر والعصر من يومين مختلفين ، ولا يدري أيتهما أول ، فإنه يتحرى ؛ لأنه اشتبه عليه أمر لا سبيل إلى الوصول إليه بيقين ، وهو الترتيب ، فيصار إلى التحري ، لأنه عند انعدام الأدلة قام مقام الدليل الشرعي ، كما إذا اشتبهت عليه القبلة ، فإن مال قلبه إلى شيء عمل به ؛ لأنه جعل كالثابت بالدليل .<sup>٣</sup>

وقد بينها لنا من قبل الإمام السرخسي (رحمه الله) في المبسوط في مسألة ؛ رجل دخل مسجداً لا محراب فيه ، وقلبتة مشكلة وفيه قوم من أهله فتحرى القبلة وصلى ، ثم علم أنه أخطأ القبلة فعليه أن يعيد الصلاة ؛ لأن التحري حصل في غير أوانه ، فإن أوان التحري ما بعد انقطاع الأدلة ، وقد بقي هنا دليل له وهو السؤال .<sup>٤</sup>

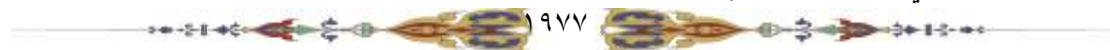
١. ينظر : النووي . صحيح مسلم بشرح النووي ٥ / ٧٠ ، العيني . عمدة القاري ٤ / ١٤٢ و ١١ / ١٢٣ و

٢٢ / ١٣٧ ، شمس الحق . عون المعبود ٣ / ٢٣٠ .

٢. ينظر : السرخسي . المبسوط ١٠ / ١٨٦ .

٣. ينظر : الكاساني . بدائع الصنائع ١ / ٥٩٨ . ٥٩٩ .

٤. ينظر : السرخسي . المبسوط ١٠ / ١٩٥ .





وهكذا تتابع العلماء في صياغة القاعدة الفقهية للتحري ، إلى أن تم صياغتها على النحو الآتي : ( التحري يقوم مقام الدليل الشرعي عند انعدام الأدلة )<sup>١</sup> .

وأن التحري يكون في الأقوال والأفعال ، قال الإمام أبو الفرج (رحمه الله) : التحري سائغ في الأقوال والأفعال<sup>٢</sup> ، فمن اشتبه عليه أمراً ما ، فإن إزالة الاشتباه تكون عن طريق التحري ، وتبين لي عند استقراء النصوص ، أن التحري جعل معياراً في العبادات والمعاملات ، بحيث يمكن للمسلم إبراء ذمته ، فمثلاً في حق من هو خارج مكة التوجه إلى جهة الكعبة ، لأن ذلك بوسعه ، والتكليف بحسب الوسع ، ومعرفة الجهة إما بدليل يدل عليه ، كالمحاريب المنصوبة في كل موضع أو السؤال . أو استخدام البوصلة الحديثة المعتمدة من الخبراء . ، أو بالتحري عند انقطاع الأدلة ، وفي الزكاة أيضاً التحري لمعرفة صفة العبد في الفقر والغنى ، فيجوز أن يكون غالب الرأي طريقاً للوصول إليه<sup>٣</sup> . إذن فالتحري دليل من الأدلة الشرعية التي يتوصل بها إلى العلم إذا انعدمت الأدلة ، يقول الإمام السرخسي (رحمه الله) في التحري : ( وهو دليل يتوصل به إلى طرف العلم ، وإن كان لا يتوصل به إلى ما يوجب حقيقة العلم ولأجله سمي تحرياً )<sup>٤</sup> .

أما بالنسبة للألفاظ المرادفة للتحري فقد ذهب الجمهور (رحمهم الله) ، إلى أن التحري والتوخي سواء<sup>٥</sup> ، إلا أن لفظ التوخي يستعمل في المعاملات ، والتحري في العبادات<sup>٦</sup> .

فورد لفظ التوخي في حديث أم سلمة (رضي الله عنها) : ( أما إذا فعلتما ما فعلتما فاقنتما وتوخيا الحق ، ثم استهما ، ثم تحالا )<sup>٧</sup> .

أما لفظ التحري فقد ورد في حديث عبد الله (رضي الله عنه) : ( وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب )<sup>٨</sup> .

١. ينظر : الندوي . القواعد الفقهية ص ٤٢٧ .

٢. ينظر : الحنبلي . القواعد والفوائد ص ٧ .

٣. ينظر : السرخسي ، المبسوط ١٠ / ١٨٦ و ١٩٠ .

٤. ينظر : المصدر نفسه ١٠ / ١٨٥ .

٥. ينظر : السرخسي . المبسوط ١٠ / ١٨٦ ، ابن نجيم . البحر الرائق ٢ / ٢٦٨ ، النووي . المجموع ١ /

٢٢٥ . البهوتي . كشف القناع ١ / ٥٠ ، العاملي . مدارك الأحكام ٦ / ١٨٨ .

٦. ينظر : السرخسي . المبسوط ١٠ / ١٨٦ ، ابن نجيم . البحر الرائق ٢ / ٢٦٨ .

٧. سبق تخريجه .



كما بين لنل الإمام السرخسي (رحمه الله) ، الفرق بين التحري ، والظن<sup>١</sup> ، والشك<sup>٢</sup> ، فقال : ( وقد منع بعض الناس العمل بالتحري ، لأنه نوع من ظن ، والظن لا يغني من الحق شيئاً ، ولا ينتفي الشك به

مع كل وجه ، ومع الشك لا يجوز العمل ، ولكننا نقول التحري غير الشك ، والظن ، فالشك أن يستوي طرف العلم بالشيء والجهل به ، والظن أن يترجح أحدهما بغير دليل ، والتحري أن يترجح أحدهما بغالب الرأي )<sup>٣</sup> ، وبذلك يتضح لنا أن التحري غير الظن والشك .

وبهذا فإن لهذه القاعدة الفقهية أهمية كبيرة ، لاسيما في عصرنا الحاضر ، حيث انها تستجيب لحل كثير من المسائل والحوادث الجديدة والمعاصرة ، ولما تتسم به هذه القاعدة من مرونة وسعة لكونها محيطة بكثير من الفروع والمسائل ، فمن أمعن النظر في هذه القاعدة الفقهية ، أدرك سعة آفاق الفقه الإسلامي ، وأنه صالح لكل زمان ومكان ، ومن المسائل والحوادث المستجدة ، ما حدث في عراقنا

الجريح ، حينما غزته القوات الأمريكية ، فاعتقلت الكثير من أبنائه ، وكنت منهم حينما زجوا بنا في إحدى السجون القريبة من مدينة الفلوجة ، وأدخلونا في قاعات منفردة ، وقد اشتبه علينا أمر القبلة ، فما من دليل لنا نستدل به على القبلة إلا التحري في ذلك ، كما أن القوات الغازية قصفت الكثير من المدن على رؤوس أصحابها ، وفتحت المخازن على مصراعها ، وبدء السلب والنهب للأموال العامة والخاصة ، فاختلط الحابل بالنابل ، واستجدت كثير من الأمور التي تحتاج إلى دليل ، وما من دليل ؛ إلا التحري ، أي أن الأدلة قد انعدمت، فهنا جاء دور هذه القاعدة الفقهية ، التي تحل كثير من المسائل ، وتنتهي الخلافات والمشاحنات بين الناس ، والله اعلم .

١. سبق تخريجه .

٢. الظن : هو الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض ، ويستعمل في اليقين والشك . ينظر : الجرجاني . التعريفات ص ١٤٧ .

٣. الشك : هو اعتدال النقيضين عند الانسان وتساويهما ، أي التردد بين النقيضين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر . ينظر : الجرجاني . التعريفات ص ١٣٢ ، أبو البقاء . الكليات ص ٤٤٣ .

٤. ينظر : السرخسي . المبسوط ١/ ١٨٥ .





## المطلب الرابع

### ما يجوز فيه التحري وما لا يجوز

إن مسائل التحري تنقسم باعتبار القسمة العقلية إلى عشرين قسماً، إذ أن مسائل التحري على أربعة أوجه فهي : إما أن لا يشك ولا يتحري ، أو شك وتحري ، أو شك ولم يتحرر ، أو تحري بلا شك. وكل وجه على خمسة، ففي الصلاة مثلاً : أنه إما أن يظهر صوابه أو خطؤه في الصلاة أو خارجها أو لا يظهر، أما الأول ؛ فإن ظهر خطؤه فسدت مطلقاً ، أو صوابه قبل الفراغ قيل هو كذلك لأنه قوي حاله ، والأصح لا ، ولو بعده أو لم يظهر أو كان أكبر رأيه الإصابة فكذلك لا تفسد ، وحكم الثاني : الصحة في الوجوه كلها ، وحكم الثالث : الفساد في الوجوه كلها، أو لو أكبر رأيه أنه أصاب على الأصح إلا إذا علم يقيناً بالإصابة بعد الفراغ ، وحكم الرابع : لا وجود له خارجاً<sup>١</sup>.

فهناك مسائل يجوز فيها التحري ، ومسائل لا يجوز فيها :

فقد اتفق الفقهاء (رحمهم الله تعالى) على أنه لا يجوز التحري في حالة الاختيار، بل يجوز في حالة الضرورة ، لأن التحري إنما يجوز فيما يحل عند الضرورة ، وإن استعمال التحري نوع ضروري ، وأن التحري دليل ضروري ، فلا يصير إليه من غير ضرورة ، فكل ما لا يباح عند الضرورة لا يجوز فيه التحري<sup>٢</sup> ، عملاً بالقاعدة : ( التحري يجوز في كل ما جازت فيه الضرورة)<sup>٣</sup>.

إلا أن الفقهاء (رحمهم الله) أفردوا بعض المسائل التي لا يجوز التحري فيها :

أنه لا يجوز التحري لدين غير دين الإسلام ، ذكر أبو حيان في تفسيره ، أن المراد بالإسلام هو شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، إذ بين الله تعالى أن من تحرى بعد مبعث محمد صلى الله عليه وسلم شريعة غير شريعته فغير مقبول منه<sup>٤</sup>.

١. ينظر : ابن عابدين . رد المحتار على الدر المختار ١ / ٤٣٦ .

٢. ينظر : السرخسي . المبسوط ١٠ / ٢٠٠ و ٢٠٢ ، المرغيباني . الهداية ٤ / ٢٧٠ ، القرافي . الذخيرة ١ / ١٦٩ ،

الماوردي . الحاوي الكبير ١ / ٣٤٦ ، البهوتي . كشاف القناع ١ / ٤٨ .

٣. ينظر : الندوي . القواعد الفقهية ص ٩٨ .

٤. ينظر : أبو حيان . تفسير البحر المحيط ٢ / ٥٤٠ .





ومنها أن الفروج لا يجوز التحري فيها ، لأن التحري يجوز في كل ما جاز للضرورة والفروج لا تباح عند الضرورة ، والقاعدة الفقهية تقول : ( إن كل ما لا يباح عند الضرورة لا يجوز فيه التحري )<sup>١</sup> ، وعملاً بالقاعدة الفقهية : ( الأصل في الأبضاع التحريم )<sup>٢</sup> ، لأن الأصل في وطء النساء هو الحظر ؛ أي التحريم ، ولا يباح إلا بعقد النكاح الصحيح أو بملك اليمين ، وإنما أبيح بهذين

الطريقتين أو السببين إبقاءً للنسل ؛ أي لبني آدم على نحو يليق بهم ، لا كما تتكاثر الحيوانات ويبقى نوعها ، من أجل ذلك إذا تعارض في امرأة دليل الحل ودليل الحرمة غلب دليل الحرمة ، عملاً بالقاعدة : ( إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام )<sup>٣</sup> .

فلو أن رجلاً له أربع جوارى ، أعتق واحدة منهن بعينها ، ثم نسيها فلم يدري أيتها أعتق ، لم يسعه أن يتحرى للوطء ولا للبيع ، و لا يسع الحاكم أن يخلي بينه وبينهن حتى يبين المعتقد من غيرها ، لأن المعتقد محرمة عليه فلا يحل له أن يقرب واحدة منهن حتى يعرف المحرمة بعينها ، وهذا لأن قيام الملك في المحل شرط منصوص للحل وبتحريمه لا يصير هذا الشرط معلوماً بيقين<sup>٤</sup> .

وكذلك لو أن رجلاً اعتق جارية من رقيقه ثم نسيها ومات لم يجز للقاضي التحري ، ولا يقول للورثة اعتقوا أيتها شئتم ، أو اعتقوا التي أكبر ظنكم أنها حرة ، ولكنه يسألهم فإن زعموا أن الميت اعتق هذه بعينها اعتقها ، واستحلفهم على علمهم في الباقيات ؛ فإن لم يعرفوا من ذلك شيئاً اعتقهن كلهن وأسقط عنهن قيمة إحداهن وسعين فيما بقي<sup>٥</sup> .

وأن المكره على الزنا لا يحل له الإقدام عليه ، ومن خاف الهلاك من فرط الشيق<sup>٦</sup> لا يحل له الإقدام على الوطء في غير الملك فهذا لا يحل الفرج بالتحري بحال<sup>١</sup> .

١. ينظر : الندوي . القواعد الفقهية ص ١٤٦ .

٢. ينظر : د. عبد الكريم زيدان . الوجيز شرح القواعد الفقهية ص ١٧٩ .

٣. ينظر : د. عبد الكريم زيدان . الوجيز شرح القواعد الفقهية ص ١٧٤ و ١٧٩ .

٤. ينظر : السرخسي . المبسوط ٢٠٢/١٠ ، ابن نجيم . الأشباه والنظائر ص ٧٥ .

٥. ينظر : ابن نجيم . الأشباه والنظائر ص ٥٨ .

٦. الشيق : وهو شدة الغلظة ، والغلظة ؛ هيجان الشهوة ، ينظر : النسفي . طلبة الطلبة ص ١٠١ . ١٠٢ .



كما قال ابن حزم (رحمه الله) : لا يجوز التحري في اجتناب ما جاء عن الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وإن كانت رخصة<sup>٢</sup>.

## المبحث الثاني

### الأمثلة التطبيقية

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : تحري الماء للطهارة .

المطلب الثاني : تحري القبلة .

المطلب الثالث : التحري في دفع الزكاة .

المطلب الرابع : تحري شهر رمضان .

## المبحث الثاني

### الأمثلة التطبيقية

ورد التحري بمسائل متعددة وفي أبواب مختلفة ، فقد ورد في الطهارة والصلاة وغيرهما من أبواب الفقه المتعددة ، وسأذكر من هذه المسائل على سبيل المثال لا الحصر .

### المطلب الأول

#### تحري الماء للطهارة

لو اشتبه على متوضاً أواني في بعضها ماء طاهر، وبعضها ماء نجس، وليس معه ماء سوى ذلك ، وقد أشكل عليه الطاهر من النجس، فهل يتحرى فيها أو لا؟ اختلف الفقهاء في ذلك على خمسة أقوال :

١. ينظر : السرخسي . المبسوط ١٠/٢٠٢ .

٢. ينظر : ابن حزم . الإحكام في أصول الأحكام ٦/١٦٦ .



القول الأول : إن اشتبه عليه الماء الطاهر بالماء النجس ، جاز له التحري في ذلك مطلقاً ، ولا فرق بين أن يكون عدد الطاهر أكثر ، أو النجس أكثر ، أو كانوا سواء ، وقال بذلك : الإمام الشافعي ، وبعض أصحابه ، وابن المواز من المالكية ، والزيدية ، رحمهم الله <sup>١</sup> .  
واستدلوا بما يلي :

١ . قوله تعالى : **﴿ فَاعْتَرُوا بِأُولَى الْأَبْصَرِ ﴾** <sup>٢</sup> .

٢ . قوله تعالى : **﴿ فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾** <sup>٣</sup> .

وجه الدلالة من الآيتين :

أن التحري من الاعتبار ، ولأنه سبب من أسباب الصلاة يمكنه التوصل إليه بالاستدلال ، فجاز له التحري فيه عند الاشتباه <sup>٤</sup> .

٣ . عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( دعوني ما تركتكم إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ) <sup>٥</sup> .

وجه الدلالة :

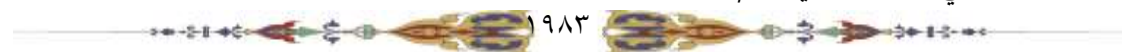
دل الحديث أن قول النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فأتوا منه ما استطعتم ؛ أي افعلوا قدر استطاعتكم ، ويدخل فيه كثير من الأحكام كالصلاة لمن عجز عن ركن أو شرط فيأتي بالمقدور وكذلك الوضوء <sup>٦</sup> .

٤ . أن كل ماء دخله التحري إذا كان عدد المباح أكثر ، دخله التحري كذلك وإن كان عدد

المحرم أكثر <sup>١</sup> .

---

١. ينظر : عبد الوهاب . الإشراف ١/ ١٨٢ . ١٨٣ ، ابن جزى . القوانين الفقهية ص ٣٢ ، الشافعي . الأم ١/ ٢٤ ، الماوردي . الحاوي الكبير ١/ ٣٤٤ ، العمراني . البيان ١/ ١٤٩ ، الشوكاني . السيل الجرار ١/ ١٧٩ .  
٢. سورة الحشر : جزء من آية ٢ .  
٣. سورة التغابن : جزء من آية ١٦ .  
٤. ينظر : العمراني . البيان ١/ ١٤٩ .  
٥. صحيح البخاري ص ١٣١٩ ، رقم الحديث (٧٢٨٨) ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
٦. ينظر : العيني . عمدة القاري ٢٥/ ٣٢ .





القول الثاني : إذا كان معه أكثر من إنايين في بعضها ماء طاهر ، وفي بعضها ماء نجس ، وليس معه ماء سوى ذلك ، ولا يعرف الطاهر من النجس ، وكانت الغلبة للأواني الطاهرة فعليه التحري ، وإن كانت الغلبة للأواني النجسة ، أو كانا سواء ، فليس له أن يتحرى ، بل يريق الكل ثم يتيمم ، وقال بذلك : الإمام أبو حنيفة (رحمه الله) وأصحابه ، والإمام أبو علي النجاد من الحنابلة ، إلا أن الإمام الطحاوي ؛ يرى خلط الماءين ثم يتيمم أحوط ، لأن بالإراقة ينقطع عنه منفعة الماء ، وبالخلط لا ، فإنه بعد الخلط يسقي دوابه ويشرب عند تحقق العجز فهو أولى من الإراقة ٢ .

واستدلوا بالمعقول :

أن الحكم للغالب ، فباعتبار الغالب لزمه استعمال الماء الطاهر ، وإصابته بتحريه مأمول ، كما أن الظاهر ؛ إصابة الطاهر وإن جهة الإباحة ترجحت ٣ .

القول الثالث : إن اشتبه عليه الماء الطاهر بالماء النجس ، وقد أشكل عليه معرفتهما ، لا يجوز له التحري بحال ، بل يريقهما ويتيمم ، وقال بذلك الإمام أحمد وأكثر أصحابه ، وأحد قولي سحنون من المالكية ، وقول المزني وأبو ثور والامامية ، وقال أبو بكر من الحنابلة ؛ له أن يتيمم من غير إراقة أو اختلاط ٤ .

واستدلوا بالمعقول :

١. أن التحري لا يؤدي إلى إسقاط الفرض بيقين ، وإن توضع بغير تحر لزمه صلاتان وذلك

خلاف الواجب ، فلم يبق إلا العدول إلى التيمم ٥ .

١. ينظر : العمراني . البيان ١/١٥٠ .

٢. ينظر : السرخسي . المبسوط ١٠/٢٠١ ، ابن قدامة . المغني والشرح الكبير ١/٨٣ ، ابن تيمية . المحرر في الفقه ص ٣٢ .

٣. ينظر : السرخسي . المبسوط ١٠/٢٠١ ، ابن قدامة . المغني والشرح الكبير ١/٨٧ .

٤. ينظر : عبد الوهاب . الإشراف ١/١٨٢ ، ابن جزي . القوانين الفقهية ص ٣٢ ، الماوردي . الحاوي الكبير ١/٣٤٤ ، العمراني . البيان ١/١٤٩ ، ابن قدامة . المغني والشرح الكبير ١/٨٣ . ٨٤ ، المقدسي . العدة

ص ٢٠ ، الصدوق . من لا يحضره الفقيه ١/١٤٠ .

٥. ينظر : عبد الوهاب . الإشراف ١/١٨٤ .



٢ . أن اشتباه الطاهر بالنجس كاشتباه الماء بالبول ، ثم لم يجز أن يجتهد في اشتباه الماء بالبول ، فكذلك لا يجتهد في اشتباه الطاهر بالنجس<sup>١</sup> .

٣ . أن اشتباه الطاهر بالنجس اشتباه المباح بالمحظور، فيما لا تبيحه الضرورة، فلم يجز التحري<sup>٢</sup> .

٤ . أن هذا الماء قد زال عنه أصل الطهارة ، وصار نجساً فلم يبق للأصل الزائل أثر<sup>٣</sup> .

٥ . أن المتحري لو توضأ من أحد الإناءين وصلى ، ثم غلب على ظنه في الصلاة الثانية أن الآخر هو الطاهر ، فتوضأ به وصلى من غير غسل أثر الأول ، فقد علمنا أنه صلى بالنجاسة يقيناً ، وإن غسل أثر الأول ففيه حرج ونقض لاجتهاده باجتهاده ، ونعلم أن إحدى الصلاتين باطلة ، لا بعينها فيلزمه إعادتها ، فإن توضأ من الأول فقد توضأ بما يعتقده نجساً<sup>٤</sup> .

القول الرابع : إذا كان معه ماء ان أحدهما طاهر ، وآخر نجس ، وقد أشكل عليه معرفتهما ، فإنه يتوضأ بأحدهما ويصلي ، ثم يتوضأ بالثاني ويصلي ولا يتحرى ، وقال بذلك بعض المالكية ابن الماجشون وأحد قولي سحنون ومحمد بن سلمة ، وبه قال أيضاً بعض المتأخرين من أئمة بلخ ، رحمهم الله<sup>٥</sup> .

واستدلوا بالمعقول :

أن ذلك يوصل إلى أداء الصلاة بيقين ، لأنه يتيقن أن أحدهما طاهر لا محالة فلا يجوز له أن يصلي بأحدهما ، لأنه يشك ، هل الذي توضأ به هو الطاهر أو النجس ؟ ، فإذا صلى بكل واحد منهما تيقن أنه صلى بالطاهر لا محالة ، ولأنه أمر يتعلق بأداء الصلاة اشتبه عليه ، وله طريق يوصله إلى اليقين فيه ، فلزمه كما لو نسي صلاة واحدة لا يدري أي صلاة هي ، فلزمه أن يصلي صلاة يوم وليلة ، ولم يلزمه أن يتحرى إذا كان مع التحري لا يصل إلى اليقين ، وبأداء صلاة يوم وليلة يصل إلى اليقين ، وبهذا يتيقن بزوال الحدث ، لأنه قد توضأ مرةً بالماء الطاهر<sup>٦</sup> .

١ . ينظر : الماوردي . الحاوي الكبير ١/٣٤٤ .

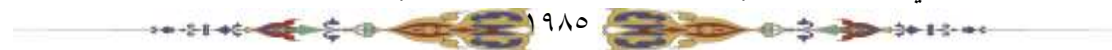
٢ . ينظر : ابن قدامة . المغني والشرح الكبير ١/٨٣ .

٣ . ينظر : المصدر نفسه .

٤ . ينظر : المصدر نفسه ١/٨٤ .

٥ . ينظر : السرخسي . المبسوط ١٠/٢٠١ ، عبد الوهاب . الإشراف ١/١٨٢ ، ابن جزي . القوانين الفقهية ص ٣٢ .

٦ . ينظر : السرخسي . المبسوط ١٠/٢٠١ ، عبد الوهاب . الإشراف ١/١٨٢ .





القول الخامس : إذا كان بين يدي المتوضأ إناء ان فصاعداً ، في أحدهما ماء طاهر بيقين ، وآخر نجس ، ولا يميز بينهما ، فله أن يتوضأ بأيهما شاء ، وقال بذلك الظاهرية<sup>١</sup> .  
واستدلوا بالمعقول :  
أن كل ماء منهما على أصل طهارته على إنفراده ، فجاز الوضوء بأحدهما<sup>٢</sup> .

#### مناقشة الأدلة

بعد عرض أقوال الفقهاء (رحمهم الله) وأدلتهم ، وبيان ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من جواز التحري ، مستدلين بالمنقول والمعقول ، فقد أجابوا على أدلة من لم يقل بالتحري ، بما يلي:  
١. أجاب المالكية الذين قالوا بالتحري على أدلة الإمام أبي حنيفة (رحمه الله) ومن وافقه الذين قالوا ؛ إن كانت الغلبة للأواني النجسة ، أو كانا سواء ، فليس له أن يتحرى ، بل يريق الكل ثم يتييم ، ففي منعهم التحري فيما زاد على الإناءين اعتبارهما بالإناءين ، ولأن كل عدد جاز التحري منه من الثياب ، جاز في الأواني أصله الثلاثة ، ولأن التحري في الإناءين أمكن منه في الثلاثة وكان أولى ، ولأن التحري في القبله جائز بل واجب وإن كان الإشكال في وجهين أو ثلاث جهات وكذلك الأواني ، ولأن النجاسة لا تؤثر في الماء إلا بالتغيير<sup>٣</sup> .

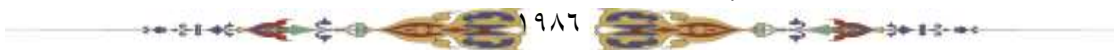
٢. أجاب الشافعية الذين قالوا بالتحري ، على أدلة من قال : لا يجوز التحري في الأواني التي اشتبهت على المتوضأ ، بل يتييم ويدعها ؛ بأن من قَدِرَ على ماء طاهر ووجد سبيلاً إلى استعماله لم يجز له أن يتييم ، ولزمه التوصل إلى استعماله ، وهذا واجد لماء طاهر وقادر على التوصل إلى استعماله بالاجتهاد ، فصار الاجتهاد واجباً عليه ، كما يجب عليه لأجل التوصل إلى الماء بارتياح دلو وحبل وإصلاح مسيل ، وتنقية بئر ، ولأن كل عبادة تؤدي باليقين تارة وبالظاهر أخرى ، جاز التحري فيها عند الاشتباه كالقبلة .

أما استشهادهم بأشبهاء الماء بالبول ، فالفرق بينهما من وجهين :

١. ينظر : ابن حزم . المحلى ١٤٢/٢ .

٢. ينظر : المصدر نفسه .

٣. ينظر : عبد الوهاب ، الإشراف ١٨٤/١ .





أحدهما ؛ إن اشتباه الماء بالبول نادر فسقط الاجتهاد فيه كاشتباه القبلة في الحضر ، واشتباه الطاهر بالنجس عام ، فجاز الاجتهاد فيه كاشتباه القبلة في السفر .  
والثاني ؛ إن البول لم يكن له مدخل في الإباحة بحال ، فسقط الاجتهاد فيه ، إذا اشتبهه بالمباح كالمذكاة إذا اختلطت بالميتة ، والأخت إذا اختلطت بالأجنبية ، والنجس قد كان له مدخل في الإباحة فجاز الاجتهاد فيه إذا اشتبهه بالمباح كاشتباه الثوبين والقبلتين .  
٣. أجاز الشافعية على من قال : أنه لا يجوز التحري ولا التيمم وإنما يتوضأ بهما أو بأحدهما ويصلي ، أن اجتناب النجاسة في الصلاة شرط في صحتها ، كرفع الحدث وفي استعمالها حمل نجاسة بيقين ، كما أن فيها رفع حدث بيقين ، فلأن كان اليقين في رفع الحدث موجباً لصحة الصلاة ، كان اليقين في حمل النجاسة موجباً للصلاة ، وفي هذا دليل وانفصال<sup>١</sup> .  
الترجيح :

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها ، تبين لي أن القول الراجح هو القول الأول ، وهو جواز التحري إذا أشكل على المتوضأ معرفة الماء الطاهر من الماء النجس ، وذلك لقوة أدلتهم وإجابتهم على أدلت من منع التحري ، أضف إلى ذلك أن الوضوء شرط للصلاة ، فجاز التحري من أجله ، كما أن الطهارة تؤدي باليقين تارةً ، وبالظن تارةً أخرى ، ولهذا جاز التوضؤ بالماء القليل المتغير ، الذي لا يعلم سبب تغيره ، وأن العبرة في العبادات هي بما نفس الأمر وظن المكلف ، وأن كيفية التحري عند العلماء ؛ هو أن ينظر إلى إناءين ويميز الطاهر منهما من النجس بتغير اللون ، أو الرائحة ، أو الاضطراب ، أو الترشش حوله ، أو بأن يرى أثر الكلب إلى أحدهما أقرب ، فإذا عرف ذلك غلب على ظنه نجاسة الإناء بهذه الإشارات وما شابهها وطهارة الآخر لعدمها والله أعلم<sup>٢</sup> .

## المطلب الثاني

### تحري القبلة

اتفق الفقهاء (رحمهم الله) على أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة ، إلا أن من اشتبهت عليه القبلة لزمه التحري والاجتهاد ، فإن صلى إلى جهة بعد التحري والاجتهاد فأصاب جهة

١. ينظر : الماوردي . الحاوي الكبير ١/٣٤٥ .

٢. ينظر : العمراني . البيان ١/١٥٠ ، النووي . منهاج الطالبين ١/٨٢ .







دل الحديث على أن صلاة الصحابة رضي الله عنهم ما مضى منها صحيحة ، وقد قرره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ، ولم يأمرهم بالإعادة ، مع أنهم قد صلوا بعض الصلاة إلى غير القبلة<sup>١</sup>

٣. عن عامر بن ربيعة عن أبيه (رضي الله عنه) ، قال : (( كنا مع النبي ﷺ في سفر في ليلة مظلمة ، فلم ندر أين القبلة ، فصلى كل رجل منا على حياله ، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فنزل ﴿ كَذَٰلِكَ وَأَلْمَعِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَوَجْهُ اللَّهِ إِلَٰهٌ وَاللَّهُ وَسِعَ عَلِيمٌ ﴾<sup>٢</sup> ))<sup>٣</sup> .

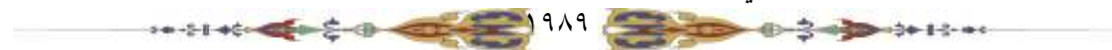
٤. عن عطاء عن جابر (رضي الله عنهم) ، قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسير أو سرية فأصابنا غيم فتحرينا واختلفنا في القبلة ، فصلى كل رجل منا على حدة ، فجعل أحدنا يخط بين يديه لنعلم أمكنتنا ، فلما أصبحنا نظرناه فإذا نحن قد صلينا على غير القبلة ، فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : ( قد أجزأت صلاتكم )<sup>٤</sup> .

٥. عن ابن عباس (رضي الله عنهما) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه )<sup>٥</sup> .

وجه الدلالة من الحديثين :

دل الحديثان على عدم وجوب الإعادة على المخطئ لا في الوقت ولا بعده<sup>٦</sup> .  
القول الثاني : أن من تحرى واجتهد فصلى ، ثم اخطأ ، بأن صلى إلى جهة أخرى غير جهة القبلة لزمه القضاء ، وهو أحد قولي الإمام الشافعي وأصحهما ، وقول للمالكية رحمهم الله<sup>٧</sup> .  
واستدلوا بما يلي :

١. ينظر : ابن قدامة . المغني والشرح الكبير ١/٦٦٥ ، الشوكاني . السيل الجرار ١/٣٨٩ .
٢. سورة البقرة : آية ١١٥ .
٣. جامع الترمذي ص ١٢٤ ، رقم الحديث (٣٤٥) ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء في الرجل يصلي لغير القبلة في الغيم ، قال أبو عيسى : ليس إسناده بذاك .
٤. سنن البيهقي الكبرى ١٠/٢ ، رقم الحديث (٢٠٦٧) ، باب الاختلاف في القبلة عند التحري ، وقد تفرد في سننه محمد بن سالم و محمد بن عبيد الله عن عطاء وهما ضعيفان .
٥. سنن ابن ماجة ص ٢٩٣ ، رقم الحديث (٢٠٤٥) ، باب طلاق المكره والناسي ، وقيل حديث صحيح .
٦. ينظر : الشوكاني . السيل الجرار ١/٣٨٩ .
٧. ينظر : عبد الوهاب . الإشراف ١/٢٢١ ، ابن الجزي . القوانين الفقهية ص ٥١ ، الشافعي . الأم ١/٩٤ . ٩٥ . الشيرازي . التنبيه ص ١١٦ الغزالي . الخلاصة ص ٩٦ .





١. قوله تعالى : **وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ**،<sup>١</sup>

وجه الدلالة :

دللت الآية على أن الله تعالى فرض عليهم حيث ما كانوا أن يولوا وجوههم شطره ، وشطره

جهته<sup>٢</sup> .

القول الثالث : أن من تحرى فأخطأ القبلة ، أعاد مادام في الوقت ، ولا يعيد بعد خروج الوقت

وقال بهذا : الإمام الأوزاعي وطاووس والزهري ، وقول للمالكية والزيدية رحمهم الله<sup>٣</sup> .

قال ابن عبد البر (رحمه الله) : (أن من صلى مجتهداً على قدر طاقته طالباً للقبلة باجتهاده يؤم

ناحيته إذا خفت عليه ، ثم بان له بعد صلاته أنه قد استدبرها أو شرق أو غرب جداً ، فإنه يعيد

صلاته في الوقت ، فإن خرج الوقت فلا إعادة عليه )<sup>٤</sup> .

الترجيح :

بعد عرض أقوال الفقهاء (رحمهم الله) وأدلتهم ، تبين لي أن القول الراجح هو القول الأول ، وذلك

لقوة أدلتهم التي استدلوها بها ، إذ ان من تحرى فصلى ولم يصب الجهة لا إعادة عليه ، لأنه أتى

ما بوسعه ، وأنه أتى بما أمر ، فخرج عن العهد ، كالمصيب ، ولأنه صلى إلى غير الكعبة

للعذر فلم تجب عليه الإعادة ، كالخائف يصلي إلى غيرها ، وأنه شرط عجز عنه ، فأشبهه سائر

الشروط ، كما أن فرض التوجه مبني على الاجتهاد ، بدلالة أن من غاب عن الكعبة لا يتوصل

إلى فرضه يقيناً ، وإنما يصل إليه باجتهاده ، فإذا أخطأ فقد انتقل من اجتهاد إلى اجتهاد فلا

يفسخ عليه الأول ، أما الدلائل التي يتوصل بها المتحري أو المجتهد إلى القبلة ، فقد بينها

العلماء (رحمهم الله) فهي : الشمس في مطلعها ومغربها ، والقمر في سيره ومنزله ، والنجوم في

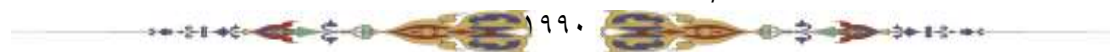
١. سورة البقرة : جزء من آية ١٥٠ .

٢. ينظر : الشافعي . أحكام القرآن ٦٨/١ .

٣. ينظر : ابن عبد البر . التمهيد ٥٦/١٧ ، ابن الجزي القوانين الفقهية ص ٥١ ، الشوكاني . السيل الجرار

٣٨٧/١ ، العيني . عمدة القاري ١٤٣/٤ .

٤. ينظر : ابن عبد البر . الاستنكار ٤٥٥/٢ .





طلوعها وأفوالها ، والرياح الأربع في هبوبها ، والجبال في مراسيها ، والبحار في مجاريها ، والمحاريب ، والسؤال<sup>١</sup> ، أما اليوم فقد أضيف إلى هذه الدلائل ، دلائل أخرى توصل إليها العلم الحديث كالبوصلة ، والاتصالات بأنواعها والتي يستطيع الإنسان من خلالها التوصل إلى تحديد جهة القبلة ، والله أعلم .

### المطلب الثالث

#### التحري في دفع الزكاة

إذا تحرى المزكي واجتهد في دفع الزكاة ، فأعطاها إلى من ظاهره الفقر ، ثم بان له أنه غني ، هل يجزئه أولاً ؟ اختلف الفقهاء (رحمهم الله) في ذلك على قولين :

القول الأول : أن من تحرى واجتهد ودفع الزكاة إلى من يظنه فقيراً ، فبان أنه غني ، فإنه لا يجزئه وعليه الإعادة ، وقال بذلك : الإمام الثوري ، ومالك ، وأحد قولي الشافعي ، وإحدى الروایتين عن الإمام أحمد ، وأبو يوسف رحمهم الله<sup>٢</sup> .

واستدلوا بما يلي :

١. قوله تعالى : **﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾** <sup>٣</sup> .

وجه الدلالة :

دلت الآية على أن الله تعالى قد فرضها لهم ، فلم تسقط بالدفع إلى غيرهم<sup>٤</sup> .

٢. أن الزكاة دفع واجب ، فإنه دفعها إلى غير مستحقها ، فلم يخرج من عهده<sup>٥</sup> .

---

١. ينظر : عبد الوهاب . الإشراف ١/٢٢٢ ، الماوردي . الحاوي الكبير ٢/٧١ ، ابن قدامة . المغني والشرح الكبير ١/٦٦٥ .

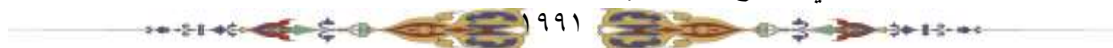
٢. ينظر : الكاساني . بدائع الصنائع ٢/٤٨٥ ، عبد الوهاب . الإشراف ١/٤٢٠ ، الماوردي . الحاوي الكبير

٣٠٥/١٥ ، ابن قدامة . المغني والشرح الكبير ٣/٤٨٧ .

٣. سورة التوبة : جزء من آية ٦٠ .

٤. ينظر : عبد الوهاب . الإشراف ١/٤٢٠ .

٥. ينظر : ابن قدامة . المغني والشرح الكبير ٣/٤٧٨ .





٣- أن المتحري والمجتهد إذا ظهر خطأه بيقين ، بطل تحريه و اجتهاده ، كما لو تحرى في الثياب أو الأواني ، وظهر خطأه فيها ، فكذاك هنا<sup>١</sup> .

٤- أن الزكاة حق للآدمي يضمن بالعمد ، فجاز أن يضمن بالخطأ ، ولأنه دفعها إلى غير مستحقها<sup>٢</sup> .

القول الثاني : أن من دفع زكاته بعد تحرٍ واجتهاد لمن ظنه فقيراً ، ثم ظهر غير ذلك فإنه يجزئه ، وليس عليه الإعادة ، لأنه أتى بما في وسعه ، وقال بذلك : الإمام أبو حنيفة ، وأحد قولي الشافعي ، وإحدى الروايتين عن الإمام أحمد ، والإمام محمد ، والحسن ، وأبو بكر وأبو عبيد (رحمهم الله)<sup>٣</sup> .  
واستدلوا بما يلي :

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( قال رجل : لأتصدقن بصدقة ، فخرج بصدقته ، فوضعها في يد سارق ؟ فأصبحوا يتحدثون : تصدق على سارق ، فقال : اللهم لك الحمد ، لأتصدقن بصدقة ، فخرج بصدقته فوضعها في يدي زانية ، فأصبحوا يتحدثون : تصدق الليلة على زانية ؟ فقال : اللهم لك الحمد ، على زانية ؟ لأتصدقن بصدقة ، فخرج بصدقته ، فوضعها في يدي غني ، فأصبحوا يتحدثون ؛ تصدق على غني ؟ فقال : اللهم لك الحمد ، على سارق ، وعلى زانية ، وعلى غني ، فأتى : فقيل له ؛ أما صدقتك على سارق : فعله أن يستعف عن سرقة ، وأما الزانية فلعلها أن تستعف عن زناها ، وأما الغني : فعله يعتبر ، فينفق مما أعطاه الله )<sup>٤</sup> .

٢. عن أبي جويرية : أن معن بن يزيد رضي الله عنه حدثه قال : بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا وأبي وجدي ، وخطب علي فأنكحني ، وخاصمت إليه : كان أبي يزيد أخرج دنانير

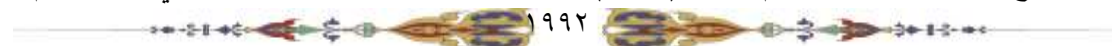
١. ينظر : الكاساني . بدائع الصنائع ٢/٤٨٥ ، الموصلي . الاختيار ١/١٢٢ .

٢. ينظر : عبد الوهاب . الإشراف ١/٤٢٠ .

٣. ينظر : الكاساني . بدائع الصنائع ٢/٤٨٥ ، الماوردي . الحاوي الكبير ١٥/٣٠٥ ، ابن قدامة . المغني

والشرح الكبير ٣/٤٨٧ .

٤. صحيح البخاري ، ص ٢٦٤ ، رقم الحديث (١٤٢١) ، كتاب الزكاة ، باب إذا تصدق على الغني وهو لا يعلم .





يتصدق بها ، فوضعها عند رجل في المسجد ، فجنّت فأخذتها ، فأتيتها بها ، فقال : والله ما إياك أردت ، فخاصمته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ( لك ما نويت يا يزيد ، ولك ما أخذت يا معن )<sup>١</sup> .

وجه الدلالة من الحديثين :

دل الحديثان على أن الله تعالى يجزي العبد على حسب نيته ، لأن هذا المتصدق لما قصد بصدقته وجه الله تعالى قبلت منه ، ولم يضره وضعها عند من لم يستحقها<sup>٢</sup> .

٣- أنه أتى بما وجب عليه ، لأن الواجب عليه الدفع إلى من هو فقير في اجتهاده ، لأنه لا يمكن الوقوف على الحقيقة ، فقد يكون في يد الإنسان مال لغيره أو مغصوب أو عليه دين ، فإذا أعطاه بعد التحري والاجتهاد أجزاءه ، كما إذا أخطأ القبلة بعد الاجتهاد<sup>٣</sup> .

٤- أنه صرف الصدقة إلى من أمر بالصرف إليه ، فيخرج عن العهدة ؛ كما إذا صرف ولم يظهر حاله بخلافه<sup>٤</sup> .

الترجيح :

بعد عرض أقوال الفقهاء (رحمهم الله) وأدلتهم ، تبين لي أن القول الراجح ، هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني ، لأن من تحرى واجتهد فظهر خطأه صحت زكاته ، وليس عليه إعادتها ، إذ أنه بذل ما بوسعه في التحري والاجتهاد ، فلا يتحمل تبعه خطئه ، بخلاف من لم يتحر ، أو قصر في التحري والاجتهاد ، فظهر أنه اخطأ في صرف الزكاة ، فإنه عليه الإعادة ، لأن الزكاة حق للفقراء والمساكين وسائر المستحقين ، ولا يبرأ ذمته إلا بإعطاء الزكاة إليهم ، والله أعلم .

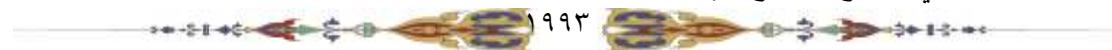
#### المطلب الرابع

١. صحيح البخاري ، ص ٢٦٤ ، رقم الحديث (١٤٢٢) ، كتاب الزكاة ، باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر .

٢. ينظر : العيني . عمدة القاري ٢٨٧/٨ .

٣. ينظر : الموصلي . الاختيار ١٢٢/١ .

٤. ينظر : الكاساني . بدائع الصنائع ٤٨٥/٢ .





### تحري شهر رمضان

اتفق الفقهاء (رحمهم الله) ؛ على أن الأسير والمحبوس والمطمور<sup>١</sup> ، أو التاجر في بلاد العدو أو غيرهم ، كمن أسلم بدار الكفر وعلم وجوب رمضان ، وقد أشكل عليه معرفة شهر رمضان ولم يدر أي الشهور هو ، فإنه يتحرى ويجتهد فإذا غلب على ظنه دخول شهر رمضان صامه وأجزئه<sup>٢</sup> .

فمن تحرى وصام ولم ينكشف له الحال فإن صومه صحيح ، ويجزئه<sup>٣</sup> ، وإن لم ينكشف له فإنه لا يخلو ؛ إما أن يوافق صيامه شهر رمضان ، أو لم يوافق ، بأن تقدم أو تأخر ، ففي ذلك اختلف الفقهاء (رحمهم الله) على ثلاثة أقوال :

القول الأول : إن من تحرى وصام رمضان فوافق الشهر وما بعده أجزأه ، وإن وافق قبل الشهر لم يجزئه ، وبذلك قال ، جمهور الفقهاء (رحمهم الله)<sup>٤</sup> .  
واستدلوا بما يلي :

١. قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾<sup>٥</sup> .  
وجه الدلالة :

دلت الآية الكريمة على أن من شهد الشهر فليصمه ، فالإزام الفرض على من علم به ، لأن قوله تعالى ( من شهد ) ؛ بمعنى شاهد وعلم ، فمن اشتبه عليه شهر رمضان وتحرى وغلب على ظنه أنه رمضان أجزأه<sup>٦</sup> .

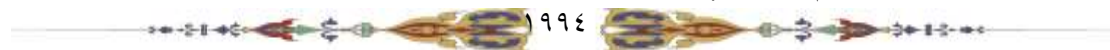
١. المطمور : وهو المكان المعد تحت الأرض ؛ أي حفرة تحفر تحت الأرض . ينظر : الفيومي . المصباح المنير ص ٢٤٠ .

٢. ينظر : الكاساني . بدائع الصنائع ٥٩١/٢ ، ابن الجزي . القوانين الفقهية ص ٩٥ ، العمراني . البيان ٤٩٠/٣ ، ابن قدامة . المغني والشرح الكبير ١٢٠/٤ .

٣. ينظر : الكاساني . بدائع الصنائع ٥٩٢/٢ ، العنبري . التاج والإكليل ٤١٧/٢ ، النووي . المجموع ٢٨٨/٦ ، ابن قدامة . المغني والشرح الكبير ١٢٠/٤ .

٤. ينظر : الكاساني . بدائع الصنائع ٥٩١/٢ ، عبد الوهاب . الإشراف ٤٤٦/١ ، الشيرازي . التتبيه ص ٢٠٣ ، الغزالي . الخلاصة ص ٢١١ ، المقدسي . العدة ص ١٧٣ ، الجصاص . أحكام القرآن ٢٢٩/١ .  
٥. سورة البقرة : جزء من آية ١٨٥ .

٦. ينظر : الجصاص . أحكام القرآن ٢٢٩/١ .





٢- أنه أدى العبادة بالاجتهاد ، فإذا وافق الفرض أجزأه كالقبلة ، وإن وافق شهراً بعد رمضان أجزأه ، لأن بذهاب الشهر قد استقر في ذمته ، فأكثر ما فيه ؛ أنه أتى بالقضاء بنية الأداء<sup>١</sup> .  
٣. أن الصيام عبادة محضة ، مؤقتة بوقت معلوم ، فإذا اجتهد فبان له أنه أداها قبل وقتها لم يجزئه كالصلاة ، ولأنه صادف اجتهاده وقتاً لو صامه عن تلك العبادة في تلك السنة ذاكراً لم يجزئه ، فوجب أن لا يجزئه مع الاجتهاد<sup>٢</sup> .

القول الثاني : أن من تحرى فوافق صيامه شهر رمضان أو قبله أو بعده أجزئه ، وهو أحد قولي الشافعية (رحمهم الله)<sup>٣</sup> .

واستدلوا بالمعقول :

أن الصيام عبادة تجب بإفسادها الكفارة ، وأنها تجب في السنة مرة ، فإذا أداها قبل وقتها بالاجتهاد أجزئه كالوقوف بعرفة<sup>٤</sup> .

القول الثالث : أن من تحرى وصام رمضان فوافق صيامه الشهر أو قبله أو بعده لم يجزئه مطلقاً ، وممن قال بذلك ؛ الحسن بن صالح والظاهرية (رحمهم الله)<sup>٥</sup> .

واستدلوا بما يلي :

١- قولاً \_\_\_\_\_ه تعال \_\_\_\_\_ى : چ

فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ چ<sup>٦</sup> .  
وجه الدلالة :

أن الله تعالى لم يوجب صيام شهر رمضان إلا على من شهدته ، وبالضرورة أن من جهل وقته لم يشهده<sup>١</sup> .

١. ينظر : العمراني . البيان ٣/ ٤٩٠ .

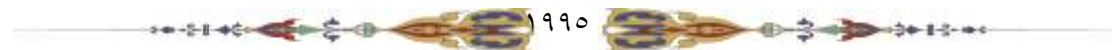
٢. ينظر : عبد الوهاب . الإشراف ١/ ٤٤٧ .

٣. ينظر : الغزالي . الخلاصة ص ٢١١ ، العمراني . البيان ٣/ ٤٩٢ ، النووي . المجموع ٦/ ٢٨٨ .

٤. ينظر : العمراني . البيان ٣/ ٤٩٢ .

٥. ينظر : عبد الوهاب . الإشراف ١/ ٤٤٦ ، ابن حزم . المحلى ٦/ ١٨٣ . ١٨٤ .

٦. سورة البقرة : جزء من آية ١٨٥ .





٢. قوله تعالى : **﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾** ٢ .

٣. قوله تعالى : **﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾** ٣ .

وجه الدلالة من أجزاء الآيتين :

أن من لم يكن في وسعه معرفة دخول رمضان لم يكلفه الله تعالى صيامه ، بنص القرآن ، ومن سقط عنه صوم الشهر فلا قضاء عليه ؛ لأنه صوم غير ما أمر الله تعالى به ٤ .

٤. أن الأسير إذا لم يعرف الشهر وأشكل عليه سقط عنه صيامه ولزمته أيام آخر ، لأن تحري الشهر وصيامه حكم لم يأت به قرآن ، ولا سنة ، ولا إجماع ٥ .

الترجيح :

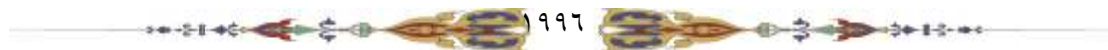
بعد عرض أقوال الفقهاء (رحمهم الله) وأدلتهم تبين لي أن القول الأول هو الراجح ، لأن الظاهر من التحري هو الإصابة ، ففعل العبادة بعد وجوبها عليه باجتهاد يجزئه ، أما إذا وافق صيامه قبل حلول شهر رمضان ، فإنه أتى بالعبادة قبل وقتها بالتحري فلم يجزئه والله أعلم ٦

### الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وصحبه ، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين .

بعد هذا العرض ، المتضمن القاعدة الفقهية التحري يقوم مقام الدليل الشرعي عند انعدام الأدلة ، أوجز النتائج التي توصلت إليها بما يلي :

١. ينظر : ابن حزم . المحلى ١٨٤/٦ .
٢. سورة البقرة : جزء من آية ٢٨٦ .
٣. سورة الحج : جزء من آية ٧٨ .
٤. ينظر : ابن حزم . المحلى ١٨٤/٦ .
٥. ينظر : المصدر نفسه .
٦. ينظر : المقدسي . العدة ص ١٧٣ .



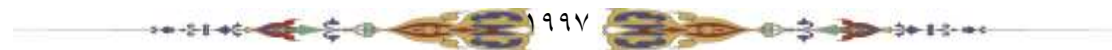




- ١ . أن القواعد الفقهية لها أهمية كبيرة في معرفة أحكام المسائل ، والحوادث ، والوقائع على مر الأزمان والعصور .
  - ٢ . أن التحري دليل شرعي عند انعدام الأدلة وذلك ثابت من القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وأيده العقل .
  - ٣ . أن التحري لا يجوز في وقت الاختيار ، وإنما يجوز في حالة الضرورة فقط .
  - ٤ . أن التحري يكون في الأقوال والأفعال ، كما جعل معياراً في العبادات والمعاملات .
  - ٥ . أن التحري لا يجوز في الفروج ، لأن التحري دليل ضروري ، فكل ما لا يباح عند الضرورة لا يجوز فيه التحري .
  - ٦ . أن التحري جائز في الفروض ، والسنن ، وفصائل الأعمال .
- وبهذا راجياً من الله العلي القدير ، أن يتقبل منا خالص الأعمال ، وأن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، آمين .

#### المصادر

- ١- الإحكام في أصول الأحكام ، للحافظ أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري ، (ت٤٥٧هـ)، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار الآثار ، القاهرة ، مصر ، ط١ ، سنة : ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩ م .
٢. أحكام القرآن ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، (ت٢٠٤هـ) ، تحقيق : عبد الغني عبد الخالق ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، سنة : ١٤٠٠ هـ .
- ٣- أحكام القرآن ، تأليف : الإمام حجة الإسلام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ، (ت٣٧٠هـ) ، ضبط نصه وخرج آياته: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣ ، سنة : ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧ م .
٤. الاختيار لتعليل المختار ، تأليف : عبد الله بن محمود بن مولود الموصلني الحنفي ، (ت٦٨٣هـ)، علق عليه الشيخ محمود أبو دقيقة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط٣ ، سنة : ١٣٩٥هـ ١٩٧٥ م .





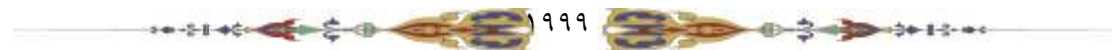
- ٥- الاستنكار الجامع لمذهب فقهاء الأمصار ، تأليف : أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي ، (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط ١ ، سنة : ٢٠٠٠ م .
- ٦- الأشباه والنظائر، للإمام العلامة تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، سنة : ١٤١١ هـ ١٩٩١ م .
- ٧- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان ، تأليف : العلامة الشيخ زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم، (ت ٩٧٠هـ)، اعتنى به: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، سنة : ٢٠١٠ م .
- ٨- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ، تأليف : الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، (ت ٩١١هـ) ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، سنة : ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م .
- ٩- الإشراف على نكت مسائل الخلاف ، القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي ، (ت ٤٢٢هـ) ، تحقيق : الحبيب بن طاهر ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، سنة : ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م .
- ١٠- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين ، تأليف : أبي بكر ابن السيد محمد شطا الدمياطي ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- ١١- الأم ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، (ت ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، سنة: ١٣٩٣ هـ .
- ١٢- البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، تأليف : الإمام زين الدين بن إبراهيم بن محمد ، الشهير بابن نجيم الحنفي ، (ت ٩٧٠هـ) ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ .
- ١٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، تأليف: الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، (ت ٥٨٧هـ)، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض و الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، سنة : ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م .



١٤. البيان في فقه الإمام الشافعي ، تأليف : الإمام يحيى بن أبي الخير بن سالم بن أسعد بن عبد الله ابن محمد بن موسى بن عمران العمراني ، (ت ٥٥٨هـ) ، تحقيق : أحمد حجازي أحمد السقا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، سنة : ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢ م .
١٥. التاج والإكليل لمختصر خليل ، تأليف : أبي عبد الله محمد بن يوسف العنبري الشهير بالمواق ، (ت ٨٩٧هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٣٤

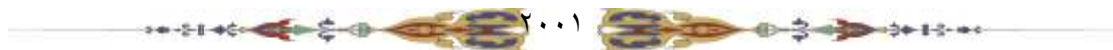
١٦. تاج العروس من جواهر القاموس ، تأليف : محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي ، (ت ١٢٠٥هـ) ، دار الهداية .
١٧. تحرير ألفاظ التنبيه ، تأليف : أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي ، (ت ٦٧٦هـ) ، تحقيق : عبد الغني الدقر ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، سنة : ١٤٠٨هـ .
١٨. تحفة الأحوذني بشرح جامع الترمذي ، للإمام أبي العلاء محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المبار كفوري ، (ت ١٣٥٣هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
١٩. التعريفات ، تأليف : السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي ، (ت ٨١٦هـ) ، وضع حواشيه وفهارسه : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ٣ ، سنة : ٢٠٠٩ م .
٢٠. تفسير البحر المحيط ، للإمام أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، سنة : ١٤٢٢هـ ٢٠٠١ م .
٢١. تفسير روح المعاني ، للإمام العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي ، (ت ١٢٧٠هـ) ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
٢٢. تفسير الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن : للإمام أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري (ت ٣١٠هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، سنة : ١٤٠٥ هـ .
٢٣. التفسير الكبير ، للإمام فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي ، (ت ٦٠٤هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، سنة : ١٤٢١هـ ٢٠٠٠ م .



- ٢٤- تفسير النسفي، للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، دار النفائس، بيروت، لبنان، سنة: ٢٠٠٥ م .
٢٥. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد ، تأليف : الإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ، (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق : مصطفى أحمد العلوي ، ومحمد عبد الكبير البكري ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب ، سنة : ١٣٨٧ هـ .
٢٦. التنبية في فقه الإمام الشافعي ، للعلامة أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ، (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق : علي معوض و عادل عبد الموجود ، دار الأرقم ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، سنة ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م .
٢٧. تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، للإمام العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ت ٨١٧هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
٢٨. التوقيف على مهمات التعاريف ، تأليف : محمد عبد الرؤوف المناوي ، (ت ١٠٣١هـ) ، تحقيق: د. محمد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر ، دار الفكر، بيروت ، دمشق ، ط ١ ، سنة: ١٤١٠ هـ .
- ٢٩- جامع الترمذي ، للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، (ت ٢٧٩هـ) ، تحقيق: يوسف الحاج أحمد ، مكتبة ابن حجر ، دمشق ، ط ١ ، سنة : ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م .
٣٠. الحاوي الكبير ، للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي ، (ت ٤٥٠هـ) ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، سنة: ١٤١٩ هـ ١٩٩٩ م .
- ٣١- الخلاصة ، المسمى خلاصة المختصر ونقاوة المعتصر : تأليف : حجة الإسلام وبركة الأنام الإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي ، (ت ٥٠٥هـ) ، تحقيق : أمجد رشيد محمد علي ، دار المنهاج ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، سنة : ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م .
٣٢. دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، للقاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري ، تحقيق وتعريب : حسن هاني فحص ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، سنة: ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م .



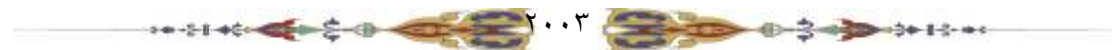
٣٣. الذخيرة في فروع المالكية ، تأليف : الإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصري المشهور بالقرافي ، (٦٨٤هـ) ، تحقيق : أبي إسحاق أحمد عبد الرحمن، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط١ ، سنة : ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م .
٣٤. رد المحتار على الدر المختار ، تأليف : الإمام محمد أمين بن عمر ، المشهور بابن عابدين ، (ت ١٢٥٢هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، سنة : ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م .
٣٥. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، تأليف : الإمام الشيخ محمد بن علي الشوكاني ، (ت ١٢٥٠هـ) ، تحقيق : محمد صبحي بن حسن حلاق ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، ط٣ ، سنة : ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨ م .
٣٦. سنن أبي داود ، للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني ، (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق : يوسف الحاج أحمد ، مكتبة ابن حجر ، دمشق ، ط١ ، سنة : ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م .
٣٧. سنن البيهقي الكبرى ، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي ، (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ، سنة : ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م .
٣٨. سنن الدار قطني ، للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدار قطني البغدادي ، (ت ٣٨٥هـ) تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، سنة : ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م .
٣٩. سنن الدارمي ، للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، (ت ٢٥٥هـ) ، تحقيق : فواز أحمد ، وخالد السبع العلمي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، سنة : ١٤٠٧ هـ .
٤٠. سنن النسائي الكبرى ، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، (ت ٣٠٣هـ) ، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري ، وسيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، سنة : ١٤١١ هـ ١٩٩١ م .



- ٤١- شرح غاية السؤل إلى علم الأصول ، تأليف : الإمام يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي الدمشقي الشهير بابن المبرد،(ت٩٠٩هـ)،تحقيق:أحمد بن طريقي الغزي،دار البشائر الإسلامية، ط١،سنة:١٤٢١هـ ٢٠٠٠ م .
- ٤٢- شرح القواعد الفقهية ، تأليف : الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الزرقا ، (ت١٣٥٧هـ) ، بقلم : مصطفى أحمد الزرقا ، دار القلم ، دمشق ، ط٧ ، سنة : ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م .
- ٤٣- صحيح البخاري ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعفي ، (ت٢٥٦هـ) ، تحقيق : محمود محمد حسن نصار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٥ ، سنة : ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م.
- ٤٤- صحيح مسلم ، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، (ت٢٦١هـ) ، دار ابن حزم ، بيروت، لبنان ، ط١ ، سنة : ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م .
- ٤٥- صحيح مسلم بشرح الإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، (ت٦٧٦هـ) ، المسمى المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، تحقيق:موفق مرعي،دار الفيحاء،و دار المنهل ناشرون ، ط١ ، سنة: ١٤٣١ هـ ٢٠١٠ م .
- ٤٦- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ، تأليف : الشيخ نجم الدين بن حفص النسفي ، (ت٥٣٧هـ) ، تحقيق : الشيخ خليل الميس ، دار القلم ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، سنة : ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .
- ٤٧- العدة في شرح العمدة في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل ، تأليف : بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي ، (ت٦٢٤هـ) ، تحقيق : يحيى مراد ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ط١ ، سنة : ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م .
- ٤٨- علم أصول الفقه ، تأليف : عبد الوهاب خلاف ، القاهرة ، مصر ، ط٣ ، سنة : ١٣٦٦ هـ ١٩٤٧ م .
- ٤٩- عمدة القاري ، تأليف : الإمام بدر الدين محمود بن أحمد العيني ، (ت٨٥٥هـ) ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

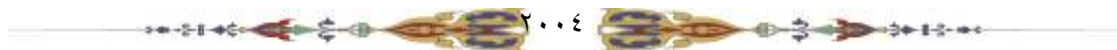


٥٠. عون المعبود شرح سنن أبي داود ، للعلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ط٢ ، سنة : ١٩٩٥ م .
٥١. الفتاوى الكبرى ، للإمام شيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق : حسنين محمد مخلوف ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، سنة : ١٣٨٦هـ .
٥٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، (ت ٨٥٢هـ) ، دار السلام، الرياض ، و دار الفيحاء ، دمشق ، ط٣ ، سنة : ١٤٢١هـ ٢٠٠٠ م .
٥٣. الفروق ، تأليف : الإمام أبي العباس أحمد بن ادريس الصنهاجي القرافي ، (ت ٦٨٤هـ) ، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، سنة : ١٤١٨هـ ١٩٩٨ م .
٥٤. الفقه الإسلامي ومشروع القانون المدني الموحد في البلاد العربية ، تأليف : محمد شفيق العاني ، لجنة البيان العربي ، القاهرة ، مصر ، سنة : ١٩٦٥ م .
٥٥. القاموس المحيط ، تأليف : العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، (ت ٨١٧هـ) ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت : ط٨ ، سنة : ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥ م .
٥٦. قواعد الفقه ، تأليف : محمد عميم الإحسان المجددي البركتي ، مطبعة الصدف ببلشرز، كراتشي، ط١ ، سنة : ١٤٠٧هـ ١٩٨٦ م .
٥٧. القواعد الفقهية ، تأليف : علي أحمد الندوي ، دار القلم ، دمشق ، ط٧ ، سنة : ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧ م .
٥٨. القواعد الفقهية ، الدكتور محي هلال السرحان ، مطبعة أركان ، بغداد ، سنة ١٩٨٧ م .
٥٩. القواعد والفوائد الأصولية ، تأليف : الإمام علي بن عباس البعلبي الحنبلي ، (ت ٨٠٣هـ) ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، مصر ، سنة : ١٣٧٥هـ ١٩٥٦ م .





٦٠. القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية ، تأليف : محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن جزي الكلبي الغرناطي ، (ت٧٥٧هـ) ، تحقيق : يحيى مراد ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ط١ ، سنة : ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م .
٦١. كشف اصطلاحات الفنون ، تأليف : محمد بن أعلى بن علي ، تحقيق : لطفي عبد البديع ، شركة خياط للكتب والنشر ، بيروت ، لبنان .
٦٢. كشف القناع عن متن الإقناع ، تأليف : الشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي الحنبلي ، (ت ١٠٥١هـ) ، تحقيق : هلال مصيلحي ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، سنة : ١٤٠٢ هـ .
٦٣. كشف الظنون ، تأليف : مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي ، (ت ١٠٦٧هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، سنة : ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م .
٦٤. الكشف ، للإمام أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق : عبد الرزاق العهدي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
٦٥. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القرظي الكفوي ، (ت ١٠٩٤هـ) ، تحقيق : د. عدنان درويش و محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، دمشق ، بيروت ، ط٢ ، سنة : ١٤٣٢ هـ ٢٠١١ م .
٦٦. لسان العرب ، تأليف : محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ، (ت ٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط١ .
٦٧. المبسوط ، تأليف : الإمام شمس الدين أبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي ، (ت ٤٩٠ هـ) ، تحقيق : خليل محمد الدين الميس ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، سنة : ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م .
٦٨. المجموع شرح المذهب ، للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي ، (ت ٦٧٦هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، سنة : ١٩٩٧ م ، وتكملة المجموع ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .





٦٩. مجموع الفتاوى ، للإمام شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، (ت٧٢٨هـ) ، تحقيق: عبد الرحمن محمد قاسم العاصمي النجدي ، مكتبة ابن تيمية ، المملكة العربية السعودية ، ط ٢ .
٧٠. المحرر في الفقه ، للشيخ الإمام العلامة مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية ، (ت٦٥٢هـ) ، تحقيق : عبد العزيز بن صالح الطويل و أحمد بن عبد العزيز الجمار ، دار ابن حزم ، بيروت ، دار أطلس الخضراء ، الرياض، ط ١ ، سنة : ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨ م .
٧١. المحلى شرح المجلى ، تأليف : الإمام الجليل فخر الأندلس أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان ، ط ٤ ، سنة : ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م .
٧٢. مختار الصحاح ، تأليف : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، (ت٦٦٦هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، سنة : ١٩٦٧ م .
٧٣. مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام ، تأليف : السيد محمد بن علي الموسوي العاملي ، (ت ١٠٠٩هـ) ، تحقيق : مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ، طهران ، ط ١ ، سنة : ١٤١٠هـ .
٧٤. المستدرک على الصحيحين ، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، (ت٤٠٥هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، سنة : ١٤١١هـ ١٩٩٠ م .
٧٥. المطلع على أبواب المقنع ، تأليف : أبي عبد الله محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي ، (ت٧٠٩هـ) ، تحقيق : محمد بشير الأدلبي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، سنة : ١٤٠١هـ ١٩٨١ م .
٧٦. معجم لغة الفقهاء ، تأليف : محمد درواس قلعة جي ، تحقيق : د. حامد صادق ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، سنة : ١٤٠٨ هـ .
٧٧. المغني على مختصر الخرقي ، للإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي ، (ت٦٢٠هـ) ، ومعه الشرح الكبير على متن المقنع ، للإمام شمس الدين عبد الرحمن بن محمد بن أحمد ابن قدامة المقدسي ، (ت٦٢٢هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، سنة : ٢٠٠٩ م .

٧٨. مرقاة المفاتيح ، تأليف : علي بن سلطان محمد القاري ، (ت ١٠١٤هـ) ، تحقيق : جمال عيتاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، سنة : ١٤٢٢هـ ٢٠٠١ م .
٧٩. المصباح المنير ، للعلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي ، (ت ٧٧٠هـ) ، اعتنى به : عزت زينهم عبد الواحد، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، سنة : ٢٠٠٨ م .
٨٠. معجم مقاييس اللغة ، تأليف : أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ، (ت ٣٩٥هـ) ، وضع حواشيه : ابراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، سنة : ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨ م .
٨١. من لا يحضره الفقيه ، للشيخ الجليل أبي جعفر الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ، (ت ٣٨١هـ) ، دار المرتضى ، بيروت ، لبنان ، سنة : ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩ م .
٨٢. منهاج الطالبين ، للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي ، (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق : أحمد بن عبد العزيز الحداد ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، سنة : ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥ م .
٨٣. الهداية ، تأليف : الشيخ الجليل أبي جعفر الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ، (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق : مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام ، مطبعة الاعتماد ، ط ١ ، سنة : ١٤١٨ هـ .
٨٤. الهداية شرح بداية المبتدي، تأليف : أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغياني ، (ت ٥٩٣هـ) ، المكتبة الإسلامية .
٨٥. الهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ، تصنيف الشيخ الإمام ناصح الإسلام نجم الهدى أبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني ، (ت ٥١٠هـ) ، تحقيق : د. عبد اللطيف هميم و د. ماهر ياسين الفحل ، شركة غراس ، الكويت ، ط ١ ، سنة : ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤ م .
٨٦. الوجيز في أصول الفقه ، تأليف : الدكتور عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ١٥ ، سنة : ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م .
٨٧. الوجيز في شرح القواعد الفقهية ، الدكتور عبد الكريم زيدان ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، دمشق ، بيروت ، ط ١ ، سنة : ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩ م .

